

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير
مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة شهادة ماستر أكاديمي
الميدان :علوم اقتصادية ،تسيير و علوم تجارية
الشعبة :علوم مالية و محاسبية
التخصص : مالية و بنوك

التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات البنكية

دراسة تطبيقية في وكالة الفلاحة و التنمية الريفية بالمشربية

تحت إشراف الأستاذ
-الدكتور:رفافة براهيم

من إعداد الطالبتين :
-ناجم نور الإيمان
-لعبان هاجر

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ:
أمام اللجنة المكونة من السادة

/الدرجة العلمية /رئيسا

/الدكتور

/الدرجة العلمية /مشرفا

/الدكتور

/الدرجة العلمية /مشرفا

/الدكتور

السنة الجامعية:2022/2023



شكر و تقدير

أولاً نحمد الله ونشكره على منحنا القدرة لإنجاز هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إتمام ونخص بالذكر

الأولياء الأعزاء.....

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة

كما نرفع كلمة شكر إلى

الأستاذ المشرف الدكتور "رفافة براهيم" الذي ساعدنا على انجاز بحثنا

وشكر خاص إلى الخال العزيز مدير وكالة التنمية الريفية "سليمان طارق" الذي لم يبخل علينا

بالمعلومات وكان له الفضل الكبير في تفوقنا على اتمام هذه المذكرة بنجاح من خلال تجربته

ومساندته لنا حيث سهل علينا كل السبل له جزيل الشكر

كذا الشكر لأعضاء المناقشة المحترمين على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع ، و كل من

ساعدنا في إعدادة و لو بنصيحة صادقة

إلى كل هؤلاء نسدي هذا العمل المتواضع.

في الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد، والرشاد والغنى،

وأن يجعلنا هداة مهتدين

الإهداء

الحمد لله الذي أضاء دربي ووقفني لإتمام هذا العمل

الى من علمتني ان كل شروق جديد يمثل بدايه جديده ومن شاركتني احلامي وشجعتني لأحققها واسعى خلفها مهما كانت مستحيلة الى من منحنتي القوة وتحملت كل شيء لتراني شخصا ناجحا تقتخر به امام الناس ومن عرفنتي ان الحياة جميلة مهما واجهت فيها من الصعوبات

امي الحبيبة

الى من زرع فيا حب كفاح للوصول الى احلامي ومن علمني ان القناعه سر السعادة وان الحياة مكان تجارب قد ننجح في التجربة ونخفق في الاخرى وبدون صبر من المستحيل تحقيق الأحلام

ابي الغالي

الى سندي في الحياة ومرجعي في كل الاوقات الى من لم يبخل علي ماديا ومعنويا اليك يا معلم الصبر والعزيمة اهدي تخرجي الى منبع الحياة الى روحك الطيبه الى معنى الرجولة الحقيقية الى من تربيته على يده

زوجي قرة عيني هشام

الى نور البيت اخي محمد امين

الى اختي العزيزة التي بذلت مجهودها معي و لم تبخل عليا ماديا مهما قدمت و مهما تكلمت لن توفي كلماتي و لا عبارات شكري " امينة"

الى اخواتي الذين شاركوني تفاصيل حياتي يوم بيوم وقدموا لكل المساعدة عند الحاجة" رابحة،مخطارية،زهر،قرشيدة

الى ككوتتي الصغيرة براءة مريم حفظها الله

الى اميرتي الصغيرة البشوشة دعاء صاحبه القلب الطيب

الى جدتين حفظهم الله الحاجه نبيه الحاجه فاطمه التي طالما شجعوني بكلامهم ودعائهم لي

الى خالتي العزيزة "نصيرة التي لم تبخل عليا بالنصائح

الى زميل اختي في العمل الذي لم يبخل عليا بالوسائله الالكترونية شكرا لك على الدعم والنوايا الخالصه

الى توام روحي ورفيق دربي الى صاحبه القلب الطيب والنوايا الصادقه الى من رافقتني وصارت معي خطوه بخطوه وما تزال ترافقتني حتى الان نور الايمان

وفي الاخير ارجو من الله تعالى ان يجعل عملي هذا نافعا.

هاجر

الإهداء

إلى نبع الحنان الفياض التي طالما حلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في دراستي
إلى التي رفع الله مقامها وجعل الجنة تحت أقدامها أحق الناس بصحبتني منبع الحنان
الصافي ذلك القلب الكبير وتلك النعمة الغالية الطاهرة صاحبة الفضل التي مهما فعلت
وقلت وكتبت لن أوفيها حقها ولن أرد لها فضلها الأبدي والدتي العزيزة حفظها الله وأطال. "أمي"
إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميله الذي أنبتني نباتا حسنا وسراجا منيرا
إلى تاج رأسي وفخري وذخري وعوني في هذه الحياة إلى من يتعب ويشقى لنسعد إلى من
أعطاني ولم يزل يعطيني بلا حدود إلى من أرفع رأسي عاليا افتخارا به أبي حفظه الله وأطل
عمره. "أبي"

إلى من قاسموني طفولتي وعليهم أعتمد واستند وبوجودهم أكتسب قوة إخوتي
إلى خالي الذي ساندني في مشواري الجامعي حفظه الله و رعاه
إلى امي الثانية و اختي الحنونة التي لا ظلما ساندتني و دعمتي أختي "هبة "
إلى من قاسمتني مقاعد الدراسة صاحبة القلب الجميل صديقتي هاجر فيارب بارك لها في زواجها
و ارزقها الذرية الصالحة
إلى من كنتي لي سندا طلية الحياة... صديقتي و أختي الغالية "إكرام " بارك الله فيك و رعاك
إلى التي وقفت بجانبني في السراء والضراء إبنت عمي ... "إلهام " حفظك الله ويسر
أمورك .

أسأل الله العلي القدير أن يجعل عملي هذا مقبولا نافعا وصدقة جارية على

الوالدين الكريمين

وأخيرا.. إلى كل من قدم لي معروفا.. وأسدى لي جميلا من أصدقاء و صديقات

نور الإيمان

الملخص:

تواجه ظاهرة الفشل المالي تحديًا كبيرًا يتطلب الوقوف أمامها والبحث في أسباب حدوثها، نظرًا لتأثير نتائجها على الأطراف الداخلية والخارجية.

بسبب الاهتمام المتزايد بجميع الأسباب التي تؤدي إلى الفشل المالي، تم وضع نماذج وأساليب تحليلية تساعد في كشف وتنبؤ الفشل المالي المبكر.

يعتبر القطاع المصرفي جزءًا هامًا من القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تحقيق التطور الاقتصادي. وأصبح من الضروري التنبؤ بالمخاطر والتعثر المالي التي قد تواجهها معظم المصارف. تركز هذه الدراسة على توقع الفشل المالي في وكالة التنمية الريفية لتقييم قدرتها على التصدي لأي خطر أو صعوبة.

تم تطبيق نموذجين في هذه الدراسة وهما "Altman" و "CA Score" لتقدير قدرة الوكالة على التنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه حيث يشمل الجانب النظري أسباب الفشل وطرق علاجه، بينما يشمل الجانب التطبيقي النموذجين. أظهر نموذج Altman أن الوكالة تقع في المنطقة الرمادية، أي أنه لا يمكن الحكم عليها بوضوح. أما بالنسبة لنموذج CA Score الذي تم تطويره لتحديد المؤسسات التي تواجه خطر الإفلاس المالي، فقد أظهر أن الوكالة في وضعية جيدة.

Summary

The phenomenon of financial failure faces a major challenge that requires standing before it and researching the causes of its occurrence, due to the impact of its results on internal and external parties that depend on financial reports and the increase in cases of insolvency and bankruptcy faced by banks, and due to the increasing interest in all causes that lead to financial failure. Analytical models and methods have been developed that help in Detection and prediction of early financial failure.

The banking sector is an important part of the economic sectors that contribute significantly to achieving economic development. It has become necessary to anticipate the risks and financial failure that most banks may face. This study focuses on predicting financial failure in the Rural Development Agency to assess its ability to deal with any risk or difficulty.

Two models were applied in this study, which are the "Altman model" and the "CA Score" to estimate the agency's ability to predict financial failure before it occurs. The Altman model showed that agency is in the gray area, that is, it cannot be judged clearly. As for the CA Score model which was developed to identify institutions facing the risk of financial insolvency, it showed that the agency is in a good position.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.

إهداء.

مقدمة : أ

الفصل الأول: 7

عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية 7

تمهيد 8

المبحث الأول : ماهية البنوك 9

المطلب الأول: مفهوم البنوك و نشأتها ، و تطورها..... 9

المطلب الثاني : أنواع و خصائص البنوك : 11

المطلب الثالث : دور البنوك و وظائفها: 14

المبحث الثاني : لمحة عامة على البنوك التجارية: 17

المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية و مفهومها: 17

المطلب الثاني : أهداف البنوك التجارية..... 18

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي..... 19

المبحث الثالث: المخاطر لدى البنوك التجارية..... 22

المطلب الأول : مفهوم المخاطرة..... 22

المطلب الثاني : المخاطر المالية النظامية: 22

المطلب الثالث :مخاطر غير مالية: 24

خلاصة الفصل : 27

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الإقتصادية 28

29	تمهيد:
30	المبحث الأول : عموميات حول الفشل المالي
30	مطلب الأول: مفهوم الفشل المالي و مراحلہ
31	المطلب الثاني : مظاهر الفشل المالي و انواعه:
33	المطلب الثالث : اسباب الفشل المالي:
36	المبحث الثاني: تشخيص الفشل المالي و طرق علاجه:
36	المطلب الأول : تشخيص المحاسبي و المالي للمؤسسة الفاشلة:
36	المطلب الثاني : طرق علاج الفشل المالي:
39	المطلب الثالث : اثار الناجمة عن الفشل المالي:
41	المبحث الثالث : أسس النظرية للتنبؤ المالي:
41	المطلب الأول :مفهوم التنبؤ المالي و اهميته:
42	المطلب الثاني: محددات و الاساليب المستخدمة للتنبؤ بالفشل:
45	المبحث الرابع: أهم النماذج الكمية المستعملة للتنبؤ بالفشل المالي:
45	نموذج kidA 1980 :
46	نموذج Taffler and Tisshow 1977 :
47	نموذج (booth.1983) :
47	نموذج Fulmer and all 1984 :
48	نموذج Campisi and Trotman 1985 :
49	نموذج Sherrod 1987 :
50	نموذج (Véronnault et Legault ;1991) لقولت و فيرونوت "CA SCORE" .:
50	نموذج ألتمان 1995 ALTMAN :
51	نموذج shumway 2001 :
52	نموذج شيراتا 2002 shirata :
53	خلاصة الفصل:
54	الفصل الثالث : دراسة التنبؤ بالفشل على وكالة الفلاحة و التنمية الريفية المشرية

55.....	المبحث الأول: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية
55.....	المطلب الأول: تقديم عام حول البنك: BADR BANC
56.....	المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك BADR :
58.....	المبحث الثاني: تعريف بوكالة البدر المشرية: (AGENCE mecheria)
58.....	المطلب الأول : تعريف بالوكالة:
58.....	المطلب الثاني : بنية الوكالة:
60.....	المبحث الثالث: تطبيق النموذجين على وكالة الفلاحة و التنمية الريفية.
60.....	المطلب الأول: تطبيق نموذج Altman على الوكالة:
62.....	المطلب الثاني :تطبيق نموذج CA SCORE على الوكالة :
67.....	المطلب الثالث :مقارنة النموذجين :
70	خاتمة:
73	1-المراجع باللغة العربية :
80	المراجع باللغة الأجنبية :

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

- 35..... جدول 1 أسباب الفشل المالي
- 64..... جدول 2: تصنيف العينة التولى
- 64..... جدول 3 تصنيف العينة الثانية

مقدمة

شهدت البنوك والمؤسسات المالية العديد من التطورات سواء على الصعيد العالمي أو المحلي. في الماضي، كان دور البنوك محصوراً في تقديم القروض وجمع الودائع. ومع ذلك، في الوقت الحاضر، توسعت نشاطاتها وتتنوع منتجاتها، كما استخدمت أحدث تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاكتساب عدد أكبر من العملاء. ونتيجة لزيادة وتنوع المخاطر البنكية، أصبح من الضروري استخدام معايير ونماذج لإكتشاف أي انحرافات وتصحيحها قبل وقوع الفشل المالي الذي يشير إلى عدم قدرة الإيرادات على تغطية المصاريف، بما في ذلك تكاليف الاقتراض، وخصوصاً تكلفة الديون التي تتضمن الفوائد والأقساط، أو سداد المبلغ المستحق بالكامل في المواعيد المحددة.

حيث تم إنشاء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي من قبل العديد من الباحثين بهدف مواجهة هذه الظاهرة وحماية المؤسسات الاقتصادية. بأخص انها بنيت إستنادا إلى مجموعة من النسب المالية المهمة

تستطيع المؤسسات الاقتصادية التعامل مع الفشل المالي عن طريق استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والمؤشرات المالية. ومن بين هذه الأساليب، يمكن دراسة النسب المالية بشكل منفصل كوسيلة للتنبؤ بالتعثر المالي. تعتبر نماذج مثل نموذج BEAVER ونموذج ALTMAN ونموذج KIDA ونموذج SHERROD أمثلة على ذلك، وخصوصاً في الفترة القصيرة.

إذا كانت نتائج هذه النماذج تشير إلى وجود فشل مالي داخل الحدود المقبولة، فإن المؤسسات تعمل على معالجته أو تقليله إلى أدنى حد ممكن. وفي حالة تجاوز هذه الحدود، تبحث المؤسسات عن أسباب التعثر وتعمل على التخفيف من تأثيره السلبي. ومع ذلك، قد لا يكون ذلك كافياً، حيث يمكن لبعض المؤسسات أن تواجه صعوبة في التعامل مع التعثر المالي وتكون غير قادرة على إحداث التغييرات المطلوبة في الوقت المناسب.

الإشكالية الرئيسية:

إنطلاقاً مما سبق تظهر ملامح إشكالية بحثنا على النحو التالي:

كيف يتم التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية ؟

الأسئلة الفرعية:

و للتعلم أكثر في دراسة هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

– ما مفهوم البنوك ، و ما هو دورها و وظائفها.

- ما هي أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي ، و ماهي أسبابه و طرق علاجه.

فرضيات الموضوع:

و من أجل الإجابة عن التساؤلات ،قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات:

-يمكن أن يكون الفشل المالي مشكلة معقدة و صعبة للغاية على البنوك التجارية ،ولذلك يمكن القيام بعدة إجراءات لتجنبه .

-يمكن تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على وكالة الفلاحة و التنمية الريفية .

مبررات إختيار الموضوع: قررنا إختيار هذا الموضوع لأسباب متعددة، تتضمن أسباب موضوعية وأسباب ذاتية.

الأسباب الذاتية: من بينها نجد:

1-ميلنا الطبيعي إلى البحث والاستطلاع في هذا الموضوع.

2-التخصص الدراسي الذي مكننا من أخذ بعض الأفكار المسبقة حول الموضوع.

الأسباب الموضوعية:

1-أهمية و ضرورة توفر وسيلة إنذار مبكرة للمؤسسات لمواجهة الفشل المالية.

أهمية الدراسة:

تركيزنا على الدراسة ينبع من أهمية المواضيع الإقتصادية التي تستحوذ على إهتمام كبير، والتي لا يزال العمل جارياً على تطويرها وتحسين محتواها. لذلك، تهدف دراستنا إلى مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيدين النظري والتطبيقي في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

-إبراز أهمية تنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات.

-ضرورة التحقق من إمكانية تطبيق نماذج التنبؤ المالي في سياق المؤسسة الإقتصادية.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

لدراسة الموضوع تم الإعتماد على المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري للدراسة (الفصلين الأول والثاني) بإستعراض المفاهيم المتعلقة بالبنوك و التنبؤ الفشل المالي في المؤسسات ، وذلك

عن طريق الإستعانة بالأطروحات و المقالات العلمية و الكتب،أما بخصوص الجانب التطبيقي من الدراسة تم الإعتماد على منهج دراسة تطبيقية على وكالة الفلاحة و التنمية الريفية بالمشرية .

الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على العديد من الأبحاث والدراسات التي تمت مناقشتها سابقاً، وترتبط بموضوع البحث سواء في الجانب النظري أو الجانب التطبيقي.و من أهمها ما يلي:

1- رافعة ابراهم الحمداني م.م ياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج **SHERROD** للتنبؤ بالفشل

المالي:" دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية و المستلزمات الطبية في نينوي،البحث عبارة عن مقال منشور في مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارة، المجلد 5 ،العدد10 ،كلية

الإدارة و الاقتصاد جامعة الموصل ،2013

تهدف إلى فهم و تحليل المتغيرات المالية الكفيلة بتقييم واقع الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوي ومدى تعرضها للفشل المالي من خلال معرفة و دراسة الوضع المالي لسنوات عدة للتنبؤ مدى قدرتها على الاستمرار في تقديم خدماتها، و ذلك استخدام أحد نماذج التنبؤ الفشل المالي و المتمثل بنموذج Sherrod. (صبرينة، 2022/2021)

2-دراسة دراسة عزت هاني عزت ابو شهاب سنة 2018 ، بعنوان: "مدى فعالية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان": قدمت هذه الرسالة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، أظهرت هذه الدراسة أن هناك نجاح في استخدام نموذج كيدا للتنبؤ بالفشل المالي والتصفية في الشركات. من بين عينة الشركات التي تمت دراستها، تبين أن 8 من أصل 10 شركات تم تضمينها في الدراسة، توقع النموذج بنجاح وقوعها في حالة تصفية. ومن ناحية أخرى، لم يتنبأ النموذج بالفشل المالي لشركتين من بين الشركات التي تمت دراستها، وبلغت نسبة الدقة في هذه الحالة 80% نتيجة لهذه الدراسة، يتوصى باستخدام نموذج كيدا في التنبؤ بالفشل المالي، وذلك على الرغم من أنه قد أظهر نجاحاً ولكن بدرجة ثقة متدنية كمؤشر للتنبؤ بالفشل المالي.

3-بن مالك عمار: "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، بحيث يهدف من خلال دراسته إلى إبراز حدود المنهج التقليدي للتحليل المالي الأساسي بطابعه الكمي وإهماله لجوانب أخرى، مع

توضيح الغاية من تطبيق هذا المنهج الحديث للتحليل المالي، وكانت من النتائج التي توصل إليها أن أساليب التحليل الأساسي لا تنسم بالسهولة بل تتطلب مجهودا وتكويننا خاصا من أجل تعلمها وحتى تطبق لابد أن يكون

المحلل المالي على دراية تامة بهذا المنهج من التحليل والتقييم.

4-العاني إيمان، البنوك التجارية و تحدي التجارة الإلكترونية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة سنة 2006/2007 حيث تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للبنوك التجارية في بيئتها التسويقية المتجددة حيث تناولت نشأة البنوك التجارية و تعريفها و وظائفها التقليدية و الحديثة، ثم تطرقت الدراسة إلى التجارة الإلكترونية حيث تطرقت إلى تعريف التجارة الإلكترونية و خصائصها و تطبيقاتها، أما في الإطار التطبيقي فتم إسقاط التجارة الإلكترونية على العمل المصرفي من خلال إظهار تأثير هذه التجارة على أعمال البنوك و التطرق إلى الصيرفة الإلكترونية باعتبارها تحولاً جديداً، وذلك من خلال استعمال المنهج الوصفي و تحليلي للخروج في الأخير بنتائج

وتوصيات نذكر منها: تسعى البنوك جاهدة إلى تلبية حاجات عملائها وتكييف خدماتها مع متطلباتهم المتجددة، ونظرا لكونها لا تستطيع التأثير فيها تحاول إيجاد التوليفة المناسبة من عناصر المزي التسويقي التي ترتكز أساسا على المنتج ، تسعيره، الترويج له والبحث عن قنوات التوزيع المناسبة، فالإهتمام بالمزيج التسويقي في البنوك هو نتاج لدراسة البيئة التسويقية وسلاح البنك لمواجهة تحديات ومتطلبات هذه البيئة، قيام البنوك التجارية بخدمة عملائها دون قيود مكانية أو زمنية فالخدمات المصرفية ، الإلكترونية تقدم للعملاء إلى منازلهم وهي حالة الخدمات المنزلية المصرفية كما أنها توفر لهم دون انقطاع، تعميم استخدام الأنترنت بالنسبة للأفراد والمؤسسات لأغراض المعاملات التجارية.

5-دراسة Christopoulos :بعنوان

“Can Altman Z-score model predict business failures in greek”

هدفت الدراسة الى التحقق من إمكانية نموذج التمان للتنبؤ بشكل صحيح بفشل الشركات، حيث

قام الباحث بجمع البيانات المتعلقة بجميع الشركات المدرجة في بورصة أثينا للفترة 2012-2008

وتوصلت الدراسة إلى أن النموذج يعمل بشكل فعال في التنبؤ بالفشل وحلات إفلاس، وللتأكيد من ذلك تم مقارنة نتائج الدراسة بدراسة أخرى، وأوصى الباحث بأهمية تبني مدراء المحافظ وإدارات الشركات لذلك النموذج.

تقسيمات البحث : سنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ولإثبات صحة الفرضيات. و هي كالآتي:

الفصل الأول: تحت عنوان " عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية"، وتدرج ضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث حيث سيتم التطرق الى ماهية البنوك ،من المفهوم النشأ التطورها ،أنواع و خصائص من خلال **المبحث الأول**.

أما في **المبحث الثاني** سنتطرق إلى نظرة عامة عن البنوك التجارية، من نشأ ومفهوم ،أهداف وظائف بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي.

وأخيرا **المبحث الثالث** يتضمن المخاطرة المالية لدى البنوك التجارية،من مفهوم إلى مخاطر نظامية الى غير مالية.

أما **الفصل الثاني وعنوانه:** "المفهوم الأساسي لتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات البنكية" سوف يتم التطرق في **المبحث الأول** إلى عموميات حول الفشل المالي من مفهوم و مراحل مظاهروأنواع،أسباب.

أما في **المبحث الثاني** سيتم التطرق إلى تشخيص الفشل المالي وطرق علاجه بإضافة إلى آثار الناجمة عليه.

وفي **المبحث الثالث** تم التطرق الى أسس النظرية للتنبؤ المالي من مفهوم ، أهمية، محددات والأساليب المستخدمة في التنبؤ.

وأخيرا في **المبحث الرابع** سنتطرق إلى أهم النماذج المستعملة، kids ،taffler and tisshow، veronnault et lagault ،campisi and trotman ،fulmer and all ،Sherrod ،booth altman،

أما **الفصل الثالث** فخصص للجانب التطبيقي للدراسة، والذي تم فيه استخدام النماذج الكمية لتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات البنكية من خلال دراسة حالة في وكالة البدر لتنمية الريفية.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

تعتبر البنوك نوعا من المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الإئتمان الذي يمكنها الى التوسط بين المقترضين والمقرضين لقد شهدت هذه المؤسسات تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة نظرا للدور الكبير الذي تؤديه في التنمية الاقتصادية حيث زادت أهميتها نتيجة للتطور الاقتصادي و صدور قوانين المشجعة للإستثمار بوجه عام ولم تعد أهمية البنوك كمؤسسات إقتصادية منحصرة في العمليات الإيداعية وإنما أصبحت لها دور في العمليات الإئتمانية والإستثمارية بمختلف أنواعها.

من خلال ما ذكر سابقا يمكن أن نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية البنوك.

المبحث الثاني : لمحة عامة على البنوك التجارية.

المبحث الثالث : المخاطرة المالية لدى البنوك التجارية.

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الأول : ماهية البنوك:

تعد البنوك من أبرز المؤسسات المالية في الإقتصاد الوطني، إذ تشكل حلقة وصل بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي. تتمثل المهمة الأساسية للبنوك في تمويل التجار والمنتجين، وكذلك الأفراد، مما يجعلها المحرك الرئيسي للإقتصاد الوطني.

تشكل القروض البنكية الرئيسية لنشاط البنوك، ورغم وجود تطور في طرق التمويل، فإن الطلب على القروض البنكية لا يزال مرتفعاً جداً، وذلك بسبب وجود شروط وتقنيات لتفادي أي خطأ أوخلل في النظام البنكي.

خلال هذا المبحث، سيتم تناول مفهوم البنوك ونشأتها وأنواعها وخصائصها، إضافة إلى دورها ووظائفها

المطلب الأول: مفهوم البنوك و نشأتها ، و تطورها:

أولاً: النشأة و التطور:

يدرك المتأمل في بنوكنا الحالية أن تطورات الإقتصاد والمجتمع عبر العصور أدت إلى وجودها كما هي اليوم، وتعمل على تلبية متطلبات الحاضر.

في العصور السابقة، كانت دور البنوك تقتصر على العمل كصرافين يتعهدون بحفظ الأمانات النقدية التي يتم إيداعها لديهم كتعهد كتابي من المودعين. وكانت الصورة الأولى للبنوك عبارة عن صراف يتم إيداع الأموال لديه كأمانة مقابل أجر يتناسب مع مدة وديعة النقود ومبلغها.

يعود أصل ظهور البنوك إلى صياغيين وتجار الذهب في القرون الوسطى، حيث كان يتطلب عملهم وجود خزائن آمنة لحفظ الذهب والمقتنيات الثمينة، وكان من الصعب حينها نقل الأموال والخوف عليها من السرقة والمخاطر، لذلك كان الناس يلجؤون إلى البنوك لحفظ أموالهم وثروتهم مقابل صكوك أو تعهدات تثبت حقوقهم المالية، ولذلك سُميت البنوك بهذا الإسم. ووجدت البنوك أيضاً أنه يمكنها إصدار هذه الإيصالات كقروض مقابل فائدة على ما يملكون من مقتنيات.

ومع توسع التعاملات التجارية في القرن الرابع عشر، زاد عدد البنوك والمرابين، وهذا أدى إلى دخول أشخاص في هذا المجال لا يتمتعون بالأمانة والدقة في تعاملاتهم. وقد سمح بعض البنوك لزيائنها بسحب المزيد من الأموال مما يملكون فعلاً ودون حدود أو قيود مقابل الأرباح، وهذا ما يُعرف بالسحب على المكشوف. وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات، ودفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم (PIZZADI,RIALTA BANU DELJA)تطورت أنشطة البنوك بشكل كبير ،حيث إنتقلت البنوك من نموذج الإقتراض من

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

الودائع الزبائن إلى توليد الإئتمان (الإقتراض المجرد) وهكذا أصبح النظام البنكي مسؤولاً عن توليد النقود في المجتمع. بدأت الأفكار التقليدية البنكية التي تمتلكها المؤسسات الإنجليزية بالتأثر بالتقاليد الأنجلوسكسونية وبفكر "آدم سميث" (1723-1790). تشمل هذه التقاليد والأفكار أن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدى القصير (لا يتجاوز عامًا) للحفاظ على السيولة والتعامل عن طريق الأوراق التجارية. ولا ينبغي أن يتحول دور البنك وبالتالي التمويل إلى الإستثمارات طويلة الأجل أو المساهمة في مشاريع الملكية . بدءًا من بداية القرن الثامن عشر، بدأ عدد من البنوك في الظهور تدريجيًا، وكانت معظمها مؤسسات مالية يمتلكها أفراد وعائلات، وكانت القوانين تهتم بحماية المودعين. وعلى الرغم من ذلك، تأخر ظهور البنوك المركزية كثيرًا مقارنةً بالبنوك التجارية، حيث تأسست بنك السويد في عام 1668، وبنك إنجلترا في عام 1694، وبنك فرنسا في عام 1800 (هاشم، 1972).

ثانيا: مفهوم البنك:

في البداية، سناحول تحديد أصل كلمة "بنك" قبل تعريفها. يعود أصلها إلى كلمة إيطالية "banco" والتي تعني "منضدة". كانت تستخدم في البداية لوصف المنضدة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملات، ومن ثم تطورت لتشمل المكان الذي يتم فيه التداول بالعملات. في اللغة العربية يستخدم مصطلح "الصرف" لوصف عملية تحويل العملات من دنانير إلى دراهم أو بالعكس وكذلك يمكن إستخدام مصطلح "الصراف" لوصف شخص يبيع العملات.

تعرف على أنها" مؤسسات مالية وسطية، حيث يتم تكليفها بجمع النقود الفائضة من الأفراد والمشاريع، وتمكينهم من إنشاء النقود والودائع. وتتمثل مهمتها الأساسية في هذا الصدد".

يمكن سحب الودائع المرابحة بالصكوك بناءً على الطلب أو في فترات زمنية محددة. يتم استخدام هذه الودائع في عمليات الخصم والإقراض للآخرين، مما يساهم في دعم إنشاء المشروعات وتنمية الاقتصاد (الدوري، 2000) كما يساعد الإدخار والإستثمار المالي على تطوير القطاعات الإقتصادية.

كما تحدّد تعريف البنك على أنه" المكان الذي يتم فيه إيداع الأموال بناءً على طلب صاحبها وذلك لأن البنوك تعمل كحاويات تجمع فيها الأموال والمدخرات التي يتم إعادة إقراضها للمستثمرين الذين يرغبون في الاستفادة والإفادة منها عن طريق الاستثمار في المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع. (زياد سليم رمضان، محمود أحمد جودة، 1996).

وبناء على ما سبق يمكن تعريف البنك على أنه:

المؤسسات المالية التي تتخذ من جمع الأموال الفائضة مهمتها الرئيسية، بمثابة منشأة تقوم بجمع الأموال من الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدول لغرض إقراضها للآخرين وفقاً لمعايير محددة أو استثمارها في

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

أوراق مالية معينة ويتمثل دور هذه المؤسسات في تجميع الأموال من الأفراد والمؤسسات المالية" (شاكر، 1998).

وفقاً لتعريف البنك، "يُعرف البنك كأى شخص طبيعي أو إعتباري يتمثل دوره الرئيسي في قبول الودائع من الجمهور، سواءً كانت تحت الطلب أو بعد مدة محددة". (عبد، 1998)

يوجد تعريف شائع للبنك" يشير إلى المؤسسة المالية التي تستقبل الودائع وتقدم بعض الخدمات المصرفية المرتبطة بهذه النشاطات". (المطلب، 2007)

يُعرف البنك" أيضاً بإسم المؤسسة التي تستقبل الودائع من الأفراد والهيئات بموجب اتفاقية معينة ثم تستخدم هذه الودائع في تقديم القروض والسلفيات." (إسماعيل هـ، 1996)

المطلب الثاني : أنواع و خصائص البنوك :

تتفق البنوك في أساس تكوينها وممارستها للعمل المصرفي، إلا أنها تختلف نوعية النشاط الذي تخدمه أو تخصص فيه.

أولاً: أنواع البنوك:

يتكون الجهاز المصرفي من أي مجتمع من عدد من البنوك تختلف وفقاً لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع، ويعتبر تعدد الأشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق وهي كالتالي:

1/البنوك المركزية:

يعتبر البنك المركزي الجهة الأساسية والحيوية في النظام المصرفي للدولة أو المجموعة من الدول فهو يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن مراقبة وتوجيه هذا النظام. يهدف البنك المركزي بشكل عام إلى الحفاظ على الإستقرار النقدي والمالي في الدولة، ويساعد في تعزيز النمو الإقتصادي.

تقوم البنوك المركزية بمهام متعددة من بينها إصدار العملة الورقية والمعدنية، والعمل على إستقرار سوق رأس المال، وتحفيز الإستثمار الأجنبي، وتحديد سعر الفائدة وإدارة الموازنة وسعر الخصم.

2/البنوك التجارية:

المؤسسة المالية هي جهة تتكون من البنوك التجارية، والتي تسعى إلى تحقيق الربح من خلال فرض التعامل في النقود والائتمان. تعد البنوك التجارية مكاناً لحفظ الودائع النقدية، وتوفر البنوك القطاع اللازم لتلبية احتياجات الأفراد والمنشآت لتعبئة وتخزين الودائع والمدخرات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعد أداة هامة لتمويل المنتجين والتجار والمستهلكين من خلال توفير خدمات الإئتمان.

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

3/البنوك المتخصصة:

البنوك المتخصصة هي أنواع من البنوك التي تقدم خدمات مصرفية لنشاط إقتصادي معين وتعمل على تمويل هذا النشاط بشكل حصري. وتعد هذه البنوك أساسية في الإقتصاد، حيث يتخصص البنك الصناعي في تمويل الاستثمارات الصناعية، والبنك العقاري في تمويل الاستثمارات العقارية والبنك الزراعي في تمويل الاستثمارات الزراعية، والبنك المتخصص في التمويل التجاري الخارجي في تمويل التجارة الخارجية. وتتركز أغلبية تمويل هذه البنوك على الإستثمارات طويلة الأجل وليست الإستثمارات القصيرة الأجل.

4/بنوك الإستثمار:

يعتبر وضع تعريف دقيق للبنوك الإستثمارية صعباً نظراً لتعدد الأنشطة التي تقوم بها في الوقت الحالي، وتباين وظائفها من بنك لآخر، حتى داخل نفس الدولة. تأسست البنوك الإستثمارية في إنجلترا، وكانت نشاطاتها تقتصر في البداية على قبول الأوراق التجارية لتمويل التجارة الخارجية وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج من خلال إصدار الأسهم والسندات في الأسواق.

في الوقت الحالي، امتد نشاط البنوك الخاصة المتخصصة في رأس المال المحلي إلى الدول الرأسمالية، حيث توفر خدمات التمويل المحلي وإدارة الاستثمارات، وتساهم في عمليات الإندماج بين الشركات وتمويل عمليات البيع بالتقسيط، بالإضافة إلى دورها الهام في الأسواق المالية الدولية.

5/بنوك الإدخار:

نشأت أساساً بغرض تجميع المدخرات الشعبي، و هي بالتالي بنوك شعبية تتكون من وحدات صغيرة الحجم منتشرة جغرافياً لكي تكون قريبة من الفئات ذوي الدخل المحدود، و هذه البنوك لا تستهدف الربح بصفة عامة و لكن غايتها الأصلية في تجميع المدخرات الصغيرة الحجم و قد ثالث هذه البنوك شعبية ضخمة في مختلف الدول العالم.

6/البنوك الإسلامية:

هو مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في النطاق الشريعة الإسلامية.(البنوك اللا ربوية) بما يخدم البناء، مجتمع تكامل الإسلامي لتحقيق التالي:

- جذب الأموال وتعبئة المدخرات المتاحة في الوطن الإسلامي.

- القيام بالأعمال والخدمات المصرفية على المقتضى الشريعة الخالصة من الربا والإستغلال. وكما

يحل مشكلة التمويل قصير الأجل. (المجد)

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

-البنك الإسلامي هو ذلك البنك الذي لا يتعامل بالفائدة ويقوم على قاعدة المشاركة، ويهدف إلى منح القروض.

7/البنوك المحلية:

بنوك المحلية يمكن أن تكون إحدى المنشآت المملوكة للحكومة المركزية أو تكون مؤسسات خاضعة للسيطرة السلطات المحلية، والعمل على تمويل مشروعات تمويلًا ذاتيًا، ويتكون رأس مالها عادة من الأسهم المقسمة على مختلف المقاطعات طبقاً لعدد السكان.

ثانياً: خصائص البنوك:

يمكن دراسة خصائص البنوك وفقاً لعدة معايير من حيث الحجم البنك ومن حيث السوق الذي يخدمه البنك. من هذا البحث سنقوم بالتركيز على الخصائص التالية والتي نراها أكثر دقة وشمولية. (محمد س.، 1992)

1/الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تتأثر عليها، ويفرض البنك المركزي العقوبات على المصارف من خلال جهاز خاص مختص بذلك، في حين أن البنوك التجارية تمثل مجتمعاً لا يمكن لها ممارسة أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2/الخاصة الثانية: يوجد اليوم العديد من البنوك التجارية في الوطن، حيث تختلف هذه البنوك فيما بينها من حيث النشاطات والخدمات المصرفية التي تقدمها، ولكن يظل البنك المركزي هو البنك الوحيد في الوطن. وعلى الرغم من أن وجود العديد من البنوك التجارية في الإقتصادات الرأسمالية الحديثة لا يمنع التلاحم والتعاون في إطار التحالفات الإستراتيجية، إلا أن هذا الإتجاه نحو التركيز لا يزال قائماً. وقد يؤدي هذا التركيز إلى إنشاء وحدات مصرفية كبيرة قادرة على توفير تمويل واسع النطاق والسيطرة شبه الإحتكارية على أسواق النقد والمال. ومع ذلك، لم يتم الوصول بعد إلى مرحلة تتصور فيها وجود بنك تجاري واحد فقط في بلد ما.

3/الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، حيث تكون النقود المصرفية غير نهائية وتحمل صفة الإبراء، بينما تكون النقود القانونية ذات صفة الإبراء النهائية بقوة التشريع. وتعني النقود القانونية قيمتها المطلقة وتستخدم بغض النظر عن الزمان والمكان.

4/الخاصية الرابعة : تسعى التسع بنوك التجارية إلى تحقيق أرباح عالية بكلفة منخفضة، وهي عادة ما تكون مملوكة للأفراد والشركات. بالمقابل، يتمثل هدف البنك المركزي في الإشراف والرقابة والتوجيه

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

وإصدار العملة القانونية وتنفيذ السياسة المالية العامة، وهو يعمل بمثابة الرقيب على النظام المالي والبنوك التجارية.

المطلب الثالث : دور البنوك و وظائفها:

تلعب البنوك دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية، حيث تقوم بأداء عدة وظائف تسهم في هذا السياق.

أولاً : دور البنوك:

يعتبر البنك مؤسسة إقتصادية تقوم بعدة عمليات تتمثل في: (عزيزي، 2004) .

1/عمليات الصندوق: وتشمل إستقبال الودائع من الجمهور في عمليات الدفع، وسبب هذه العمليات هو تحويل الأموال.

2/عمليات القروض: وتشمل تقديم القروض النقدية، وخصم الأوراق المالية التجارية، وتطبيقات تمويل الحساب بتقديم ضمانات مختلفة وقروض مضمونة، وغيرها.

3/العمليات الدولية: مثل القروض الموردة وقروض المشتري، والإعتمادات المستندية، إلى جانب الدراسات والخدمات المصرفية المقدمة للسياح والتجار والشركات المتعاقدة.

4/العمليات المالية: وتشمل حفظ القيم المالية، والمشاركة في البورصة، إلى جانب الدراسات والتعاملات المالية المتعلقة بالسلع والمساعدات المالية.

*بالإضافة إلى هذه المعلومات، يقوم البنك بدور إقتصادي يكمل في (المطلب، 2007)

يعمل البنك كمصدر للسيولة المتداولة، حيث لا يقتصر حجم التمويل الذي يقدمه البنك على الودائع التي يتلقاها، ولكن مرونة أو تجديد المنح التمويلية تؤثر على إنتاج الثروة المالية، سواء بالزيادة المفرطة أو التقليل.

- يساهم البنك في تنشيط الإقتصاد الوطني في البلدان ذات النظام الحرفي، حيث يؤدي هذا النظام إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع على حساب المصلحة العامة، ويتعرض لأزمات حادة يصعب التحكم فيها.
- يساهم القطاع المصرفي في تعزيز إيرادات الخزينة من خلال فرض رسوم وضرائب على العمليات المصرفية.
- يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في تأمين سيولة الدولة، حيث يمكن للبنوك تقديم قروض للدولة عن طريق شراء سندات الخزينة التي تدفع بفوائد، والبنك المركزي هو جهة الإقراض للدولة.

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

- تساهم البنوك في إيداع النقود من خلال منح العملاء حق السحب عن طريق الشيكات ويمكن إستخدامها لتسديد السلع والخدمات بواسطة النقود القانونية.

ثانيا: وظائف البنوك : (هاشم، 1972)

لدى البنوك وظائف هامة ومتعددة حيث تقوم بقبول وتوفير الأموال للأشخاص الذين يمتلكون فائضاً من المال يفوق إحتياجاتهم الشخصية، وبذلك تساهم في تلبية إحتياجات المجتمع. وعندما تقدم الأموال للآخرين الذين يحتاجون إليها، يستفيدون منها وتصبح تلك الأموال متاحة لهم دائماً يتم تمويل البنوك من أموال الجمهور التي يودعها لديها، وعندما يُقرض البنك تلك الأموال، يقوم بتداول أموالٍ ليس لديه ملكيةٌ عليها. ومن هنا يمكن تلخيص أهم وظائف البنوك فيما يلي:

1/ قبول الودائع: من بين الحقوق التي تمنح لأصحاب الودائع هي القدرة على سحب أموالهم في أي وقت يشاؤون، سواءً عن طريق الشيكات المستحقة لهم والتي تُعرف بالودائع تحت الطلب. الوديعة هي تعهد من البنك لأصحابها بأنه سيقوم بدفع أي مبلغ نقدي قانوني يصل قيمته إلى قيمة الوديعة في أي وقت سواءً لصاحب الوديعة نفسه أو لشخص يتم تفويضه من قبل صاحب الوديعة. ويتم ذلك عن طريق إصدار شيك يقوم بإصداره صاحب الوديعة. وهناك نوعان من الودائع وهما:

أ: الودائع تحت الطلب: تشكل هذه الودائع أكبر حصة من الودائع التي تم إيداعها، ويعود ذلك إلى دورها الهام في تسهيل المعاملات التجارية والإقتصادية. تتكون الوديعة تحت الطلب بمجرد أن يتسلم البنك مبلغاً من الأموال النقدية، حيث يقوم بفتح حساب جاري بقيمة الوديعة للعميل ويتعهد البنك بأن يدفع الأموال بأكملها أو جزءاً منها لصاحب المشروع في أي وقت يطلبه العميل.

ب: الودائع المستحقة: تُودع هذه المبالغ في البنك بهدف الحصول على فوائد، ولا يُسمح بسحبها إلا بعد فترة زمنية متفق عليها بين البنك والعميل.

2/ منح الإئتمان: هي عملية تقوم بها البنوك لمنح الأفراد، وعلى وجه الخصوص رجال الأعمال التجاري مبالغ نقدية في شكل ورقة مصرفية لفترات زمنية محددة تكون عادة أقل من سنة. يتم منح هذه الأموال لمساعدة الأفراد في التعامل مع إحتياجاتهم العاجلة وتمكينهم من متابعة أعمالهم ونشاطاتهم. ويُطلب من الأفراد أن يعيدوا المبلغ المستلم مع الفائدة على القرض. يُقدم القرض بشكل عام في صورة قروض قصيرة الأجل، التي يكون مدتها أقل من سنة، أو في بعض الأحيان يكون لأجل طويل، حيث تكون هذه القروض مخصصة للأغراض التجارية الإنتاجية والعقارية. يقوم البنك بتلبية طلبات عملائه للحصول على الفائدة، وفي الوقت نفسه يسعى للحصول على ضمانات كافية في حالة منح القروض.

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

3/ خصم الأوراق التجارية: هو عملية تخصيص الأوراق التجارية، وعادة تكون بشكل كمبيالات حيث يقدم حامل الأوراق مبلغًا مقابل استحقاقها قبل موعدها المحدد للحصول على أموال نقدية. يكون المبلغ المستلم أقل من القيمة الموجودة في تاريخ استحقاق الكمبيالة. بالتالي، يقوم البنك بخصم الفرق بين قيمة الأوراق التجارية في تاريخ استحقاقها وقيمة المبلغ في نفس التاريخ. يتم إحتساب هذا الخصم كمعدل الخصم وتعتبر النسبة بين قيمة هامش المبلغين مصاريف محسوبة على أساس سنوي، وتعتبر هذه النسبة هي الفائدة التي يستحقها البنك كمقابل للخدمة التي يقدمها الشخص من خلال التخلي عن أمواله لفترة زمنية محددة. تُعتبر هذه الوظيفة هامة بالنسبة لرجال الأعمال، حيث تمكنهم من توسيع مبيعاتهم والحصول على الأوراق التجارية، ويمكن خصمها في البنوك التجارية.

4 /الوظائف الاخرى:

أ:التحصيل: يُمنح البنوك حق قبول الودائع، وذلك يمنحها صلاحية ممارسة جميع أنواع التسويات مثل تسوية الديون عن طريق المناقصة أو التحويل في الحساب، دون الحاجة إلى التعامل بكميات كبيرة من العملة، مما يقلل من مخاطر النقل والسرقة وغيرها. ومن التسويات التي تقوم بها البنوك تحصيل الشيكات وتحصيل الكمبيالات والتحصيلات المستندية.

ب :الخدمات المقدمة من البنوك فيما يتعلق ببعض الأوراق التجارية:

الأوراق المالية: تشمل الأسهم والسندات، حيث يُعدّ السهم جزءًا من رأس المال للشركة المساهمة بينما تمثل السندات القروض المقدمة من الحكومة والهيئات الرسمية وغير الرسمية. يقوم البنك بشراء وبيع الأوراق المالية، وينفّذ أوامر العملاء بعد التأكد من صحة الأوامر وتوافر الأرصدّة الدائنة أو الإعتمادات المدنية في حساباتهم لتنفيذ تلك الأوامر .

ج: خطابات الضمان: هي إلتزام البنك بدفع مبلغ محدد للمستفيد عند الطلب، نيابةً عن المُضْمَن بشرط أن يقوم الطالب بالتزامات معينة قبل المستفيد.

د:الإعتمادات المستندية: هي التزام البنك تجاه المستفيد، وهو البائع، بناءً على طلب الاعتماد من المشتري، ويتمثل دور البنك في إصدار الإعتماد المستندي والتعهد بتلبية المبلغ الذي يستحقه البائع عند تسليم البضاعة المُدكَّرة له. تعزز هذه العملية مكانة الوثيقة لدى البائع، حيث يقوم البنك بتسليم مستندات البضاعة المصدرة ودفع قيمة البضاعة للبائع.

ح:بيع وشراء العملات الأجنبية: يقوم البنك بالتعامل يوميًا في بيع وشراء العملات الأجنبية ويهدف ذلك إلى تحقيق الربح عن طريق شراء العملات بسعر أقل من سعر البي

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثاني : لمحة عامة على البنوك التجارية:

المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية و مفهومها:

نشأة:

تعتبر المؤسسات المصرفية التجارية أحد أهم ركائز التنمية الإقتصادية، حيث تقوم بأعمال وتقدم خدمات وظيفية مهمة، تسهم في رفع كفاءة الإقتصاد وتوفير التمويل الضروري لجميع القطاعات لتسهيل نشاطها بالشكل الأمثل.

ويقابل هذا المفهوم في اللغة الإنجليزية كلمة "bank" والتي لها أصل أوروبي ومشتقة من اللغة الإيطالية "Banco" كان الصرافون في الأسواق يستخدمون منضدة خشبية لمزاولة أعمالهم في بيع وشراء العملات المختلفة في أواخر القرون الوسطى، وهذا هو السبب الذي يربط الكلمة بالأعمال المصرفية.

وتعني كلمة "Bankrupt" باللغة الإنجليزية "مفلس"، وتأتي هذه الكلمة من اللغة الإيطالية حيث تعني "كسر المنضدة"، ويشير ذلك إلى كسر منضدة الصراف كإشارة إلى إفلاسه وعدم السماح له بمزاولة الصرافة.

وعلى الرغم من وجود بعض الآراء المتباينة حول تاريخ نشأة المصارف الحديثة، إلا أن الباحثين يتفقون على أنها بدأت في منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، حيث تأسس أول بنك في مدينة البندقية عام 1157، وتلاه بنك برشلونة عام 1401، والبنك رياتو في عام 1587 في مدينة البندقية، وبنك أمستردام عام 1609. ويعتبر بنك أمستردام الأخير نموذجًا لمعظم البنوك الأوروبية التي اتبعت نهجًا مشابهًا.

بعد ذلك مع مراعاة ما أملتته الإختلافات الظروف والأحوال بين الدول والأخرى، مثل بنك هامبورج بألمانيا عام 1619 وبنك إنجلترا عام 1694 وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون عام 1800 ثم إنتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها في البلدان العالم. (أمين، 2000)

مفهوم البنوك التجارية:

بدأت البنوك التجارية" بإسم بنوك الودائع، وهي تعمل في سوق الأصول المالية القصيرة الأجل وتتميز معاملتها التقليدية بطابع إئتمان القصير الأجل، وهذا الطابع هو الأهم في تمييز نشاطها عن المؤسسات المصرفية والمالية الأخرى التي تركز على الإهتمام بالأصول طويلة الأجل". (عزن، 2002)

البنوك هي "المنشآت المالية التي تقوم بقبول الودائع بموجب مدد محددة أو عند الطلب، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وتساعد في تنمية الإستثمار والإدخار داخليا وخارجيا، كما تساهم في إنشاء

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

المشاريع والتعاملات المالية والتجارية وفقاً للضوابط التي يحددها البنك المركزي" . (فلاح و مؤيد، 2003)

كما هو معروف، "البنوك التجارية هي المؤسسات المالية التي تقوم بالأنشطة التجارية الرئيسية مثل إستلام الودائع، وإستثمارها، وخصم الأوراق التجارية، ومنح القروض. وبعد الأمر الأكثر تميزاً لهذه البنوك هو إستقبالها الودائع بناء على الطلب وفتح حسابات جارية، وهذا يجعلها على إستعداد لسداد المبالغ المستحقة لأصحابها في أي وقت خلال ساعات العمل الرسمية" (أنس و وليد، 2009) .

من التعريفات السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للبنوك التجارية:

البنوك التجارية هي تلك المؤسسات التي تقوم بعمليات جمع الودائع (الأموال) ومنح القروض وكذا توفير الوسائل الدفع اللازمة للزبائن والتصرف فيها.

المطلب الثاني : أهداف البنوك التجارية

يقوم العمل البنكي على ثلاث أسس هامة تميز البنوك عن غيرها من المؤسسات الأعمال هذه الأسس أهميتها تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة. (الرشدي، 1998)

-الربحية:

يسعى البنك، وكذلك المؤسسات الأخرى، إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح لإرضاء المساهمين ويتم ذلك من خلال زيادة الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك. وتعتمد الإيرادات على عمليات الإقراض والإستثمار التي يقوم بها البنك، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي يحققها بفعل إرتفاع القيم السوقية للأصول التي يمتلكها. أما النفقات، فيشمل ذلك النفقات الإدارية والتشغيلية، وفوائد الودائع التي يهدف البنك إلى تحقيقها.

ولتحقيق مبدأ الربحية، يسعى البنك إلى تقليل النفقات إلى أدنى حد ممكن، وذلك لتحقيق أكبر قدر من الإيرادات. كما يهدف البنك إلى زيادة قيمة الثروة المالية من خلال تحقيق أرباح ملائمة، لا تقل عن تلك التي يحققها المشاريع الأخرى ولا تتعرض لنفس درجة من المخاطر، ويتم توزيع هذه الأرباح على المساهمين بعد الاحتفاظ بجزء منها على شكل إحتياطات إجبارية وإختيارية ومخصصات متنوعة بالإضافة إلى أرباح غير معدة للتوزيع . (زياد، 1997)

-السيولة:

تعني مصطلح "السيولة" قدرة البنك على تلبية طلبات السحب في أي وقت. ولتحقيق هذه السيولة يجب على البنك أن يحتفظ بتوازن صحيح بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة. فعندما يقل حجم السيولة

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

يصبح البنك معرضاً للخطر، ويمكن أن يفلت من قبضته العملاء الذين يريدون سحب أموالهم، مما يؤدي إلى الإفلاس. لهذا، يجب على البنك أن يكون حذراً ويحتفظ بجزء من الأموال لتلبية طلبات السحب المفاجئة، وأن لا يستثمر كل أمواله في سبيل تحقيق الأرباح فقط. وإذا فشل البنك في توفير السيولة، فقد يؤدي هذا إلى فقدان ثقة العملاء به، وبالتالي يصبح في وضع خطير. (زياد، 1997)

-الأمان:

يشير معنى هذه الجملة إلى قدرة البنك على سداد ديونه والتزاماته، ويمكن للبنك تحمل الخسائر التي قد تحدث جراء إستثمار رأس المال بطريقة غير صحيحة، وعليه فإن البنك يجب أن يتحمل الخسائر بنفسه بدلاً من تحميل المودعين مسؤولية ذلك ولذلك، يتعين على المذيعين اتباع المبادئ الصحيحة في إستثمار أموال البنك لتفادي الإفلاس، وبالتالي، فإن الثقة تعتبر أساسية في جميع عمليات توظيف الأموال بغض النظر عن مصدرها، حيث تعود الأموال المقترضة إلى البنك في الأجل المحدد لذلك يسعى البنك إلى التأكد من أنه يستثمر أمواله في المجالات التي تضمن عوائد ربحية وتقليل المخاطر.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية و هيكلها التنظيمي:

يشير العديد من الإقتصاديين إلى البنوك التجارية بأنها "بنوك الودائع"، وذلك يرجع ربما إلى وظيفتها الأساسية وهما إستقبال وديعات الأفراد ومنح القروض. ومع ذلك، فهناك وظائف أخرى تقوم بها هذه البنوك. (كامل و عبد الغني حامد ، 2006)

أما الوظائف الحديثة فنذكر أهمها و تتمثل فيمايلي : (حمني، 2006/2005)

إدارة محافظ الإستثمار : تقوم البنوك التجارية بشراء وبيع الأوراق المالية على حسابها وحساب عملائها كما تتابع حركة الأسهم والسندات من خلال تحديث الأسعار والمتغيرات الإقتصادية الأخرى.

1) خصم الأوراق التجارية و تحصيلها: قد يتعرض حامل الأوراق التجارية لأزمة سيولة تضطره للجوء إلى البنوك التجارية لخصم تلك الأوراق مقابل عمولة، حيث تُعد هذه العمولة المقابل التي تتلقاها البنوك نتيجة تحويل المخاطر إليها.

2) تمويل العملية التجارية الخارجية: تلعب البنوك التجارية دوراً أساسياً في تسهيل عمليات تسوية المدفوعات الخارجية بين الموردين والمصدرين، ويتم ذلك عن طريق فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية، أو التحويلات العادية.

3) التعامل بالعمليات الأجنبية: يتم عادة شراء وبيع العملات الأجنبية في وقت ما، سواء كان ذلك على الفور أو في وقت محددٍ مستقبلي، وغالباً ما يكون ذلك مرتبطاً بعمليات تحويل الأموال بين الدول. ويمكن للبنوك تنفيذ عمليات تحويل العملات للمبالغ الصغيرة التي تستخدم لأغراض معينة

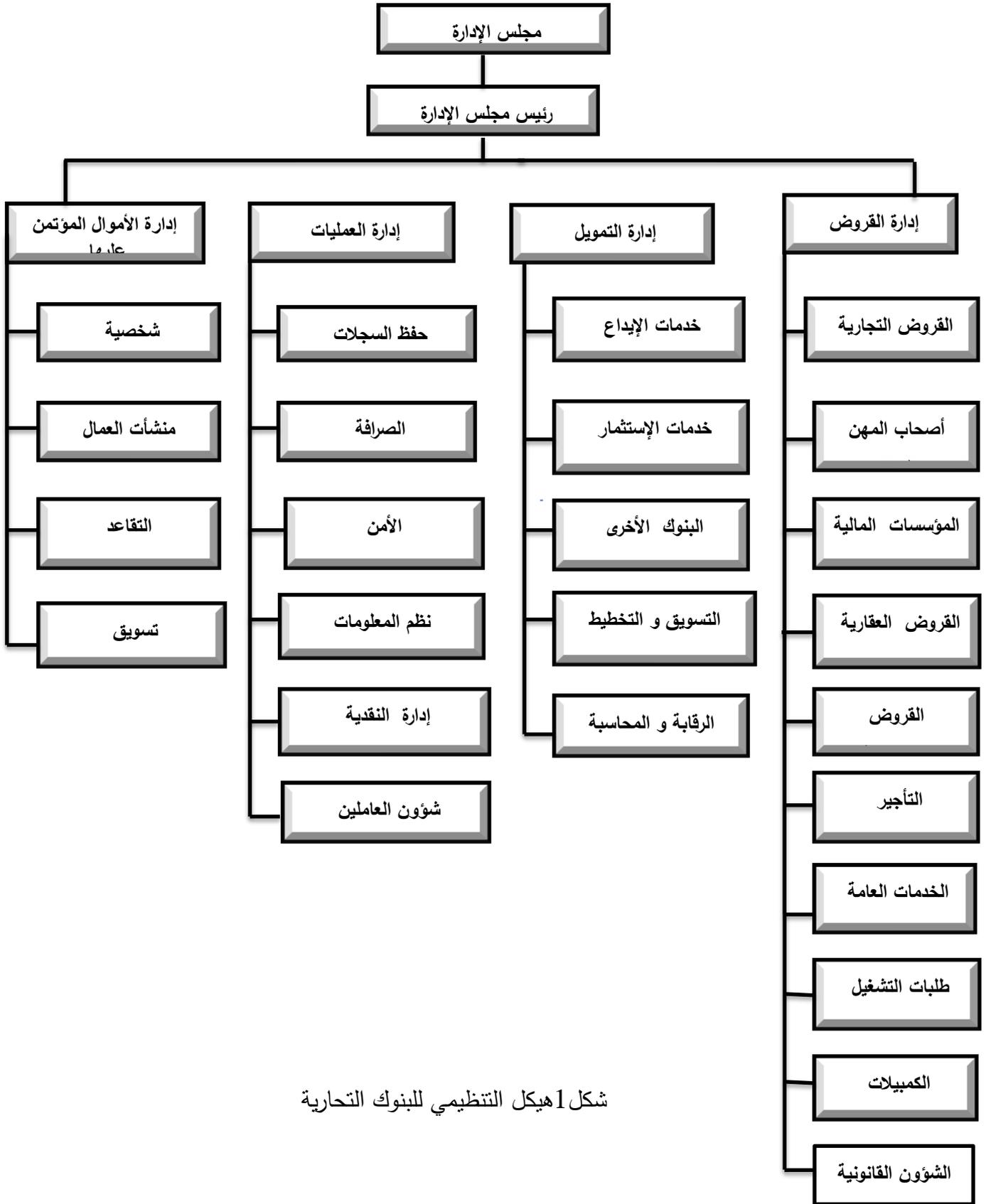
الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

مثل التعليم أو العلاج، وتكون هذه العمليات محدودة الحجم وتخضع لشروط وأحكام محددة من البنك المعني والجهة المستفيدة.

4) تقديم الدراسات والإستثمارات لحساب الغير: تشارك البنوك الآن في إعداد الدراسات المالية اللازمة للمتعاملين الذين يرغبون في إطلاق مشاريعهم. ويتم إستنادًا إلى هذه الدراسات تحديد الحجم المثالي للتمويل وتواريخ السداد وآلياته.

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

ثانيا : الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية:



شكل 1 هيكل التنظيمي للبنوك التجارية

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثالث: المخاطر لدى البنوك التجارية

المطلب الأول : مفهوم المخاطرة

تعرض العديد من المهتمين بمفهوم المخاطر لتعاريف متعددة، وذلك يتوقف على البيئة التي ينتمي إليها كل باحث والهدف الذي يسعى لتحقيقه، وزاوية النظر التي ينظر بها إلى الظاهرة المدروسة. لتحديد مفهوم المخاطرة، سنعرض بعض التعاريف التالية:

مفهوم الخطر : لقد تعددت تعاريف الخطر و من أهم التعاريف المتداولة نجد: (الحمدي، 1998)

لغة: تم إستمداد كلمة الخطر من "risicare" ، وهي تعني "risque" في اللغة الفرنسية، وتشير إلى ارتفاع في التوازن و حدوث تغيير مفاجئ عن المتوقع والانحراف عن المسار المتوقع.

اصطلاحاً: الإلتزام الذي يتضمن عدم التأكد والريبة فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة للفائدة أو الضرر، والتي يمكن أن تتسبب في تدهور أو خسارة.

بناءً على ذلك، يمكن تعريف المخاطر على أنها "احتمالية حدوث حدث مستقبلي يتسبب في خسارة أو ضرر مادي أو معنوي للفرد المتضرر، وغالباً ما يحدث هذا بسبب الصدفة أو الحظ.

المعنى الإقتصادي للخطر: تعني كلمة "خطر" وجود إحصائية لحدوث شيء غير مرغوب فيه، وفي الوقت نفسه تشير إلى الشيء الذي قد يتسبب في الخطر. يشير هذا المصطلح إلى الحالة التي تتضمن إحصائية الانحراف عن المسار المرجو والمتوقع للوصول إلى النتيجة المرجوة. وتستخدم هذه الكلمة أيضاً لوصف الإختلافات المحتملة في العوائد بين الخطط المطلوبة وتلك المتوقعة، وفي حالة عدم اليقين بشأن الحصول على العوائد أو حجمها أو الوقت اللازم لتحقيقها أو إنتظامها أو جميع هذه الأمور المجتمعة (علي ب.، 2010/2009)

المطلب الثاني : المخاطر المالية النظامية:

تصنف المخاطر التي تواجه السوق الى مخاطر مالية ومخاطر غير مالية:

أولاً: المخاطر المالية:

تشمل إدارة الأصول والخصوم للبنك مخاطر متعددة تتعلق بحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الإقتصادية والعلاقات مع الأطراف ذات الصلة. وتعد هذه المخاطر من الأنواع الهامة للمخاطر المالية وتتطلب إشرافاً من قبل المستثمرين وإدارة البنك، بما في ذلك تقييم حركة السوق واتخاذ القرارات المناسبة

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

للحد من المخاطر وتحقيق الأرباح أو تفادي الخسائر. وتستخدم البنوك أساليب مختلفة لإدارة هذه المخاطر، بهدف تحقيق النجاح وتفادي المشاكل المحتملة ما يلي:

- المخاطر الائتمانية (القروض): تتسبب المخاطر الائتمانية من جانب البنوك في تقديم قروض للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة دون قدرتها على إستراداد حقوقها المتمثلة في رأس المال والفوائد المستحقة. وبالتالي، يمكن أن تحدث هذه المخاطر بسبب عدم قدرة المقترض على سداد رأس المال والفائدة في التاريخ المحدد، أو بسبب عدم رغبته في السداد لأسباب شخصية أو أخرى.
- وتتمثل المخاطر الائتمانية في الخسائر التي يمكن للبنك تحملها نتيجة عدم قدرة العميل على سداد رأس المال والفائدة المستحقة، أو عدم وجود نية صادقة للسداد من جانب العميل. (فارس، 2013)

قرار البنك الائتماني يمكن أن يستند إلى ثلاث حالات محتملة:

- (1) حالة التأكد، حيث يتم تحديد نتيجة محددة وواضحة عند إتخاذ القرار.
- (2) حالة عدم التأكد، حيث يؤدي إتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة دون تحديد واحدة محددة.

(3) حالة المخاطرة، حيث يتم إتخاذ القرار وفقاً لإحتمالات حدوث كل من هذه النتائج. (ابتسام)

- مخاطر السيولة: تظهر هذا النوع من المخاطر عندما يشعر معظم المودعين برغبة مشتركة في سحب ودائعهم من المصرف التجاري فجأة، مما يضع الدائرة المصرفية في موقف صعب. وتجبر الإدارة على بيع بعض من أصول المصرف في فترة قصيرة وبأسعار منخفضة. كما تظهر هذه المخاطر عندما يقوم عدد كبير من القرضاء بممارسة حقوقهم وسحب مبالغ محددة تسمى خطوط الائتمان. قد يحدث أن يكون هناك عدد كبير من المقترضين الراغبين في سحب هذه الأموال خلال فترة زمنية قصيرة، مما يؤثر سلباً على سيولة المصرف . (العلی، 2013).
- مخاطر السوق:

تعني المخاطر المالية الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسمالية، نتيجة لتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع. وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق، وتؤثر على البنوك وتحديداً (الصيرفي م.، 2006). تنشأ المخاطر في السوق العامة نتيجة للتغيرات العامة في الأسعار والسياسيات الاقتصادية على مستوى الإقتصاد بشكل عام. أما المخاطر في السوق الخاصة، فتنشأ عندما يحدث تغيير في الأسعار أو الأصول أو الأدوات المالية في دولة معينة، وتكون هذه المخاطر نتيجة لظروف خاصة تتعلق بتلك الدولة وعلاوة على ذلك تؤدي التقلبات في أسعار الأسواق المختلفة إلى ظهور أنواع مختلفة من مخاطر السوق (خان و أحمد)، يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى:

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

أولاً: مخاطر أسعار الفائدة:

يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الفائدة اليومية على العائدات التي يحققها المصرف من جهة، وعلى النفقات والتكاليف التي يتحملها المصرف من جهة أخرى (العلي، 2013)، لذا، فإن تقلبات أسعار الفائدة تشكل مخاطر تراجع الإيرادات، حيث يتأثر معظم بنود الميزانية الختامية بالإيرادات والتكاليف المرتبطة بأسعار الفائدة من خلال مؤشر محدد. ونظرًا لعدم استقرار أسعار الفائدة، فإن الإيرادات أيضًا تصبح غير مستقرة. بالإضافة إلى ذلك، يتعرض أي شخص يعتمد على الإقتراض أو يستثمر لمخاطر أسعار الفائدة.

ثانياً: مخاطر أسعار الصرف:

تظهر مخاطر أسعار الصرف نتيجة للتقلبات التي تحدث في الأسواق وتؤثر على أسعار صرف العملات الأجنبية. وكما هو معروف، تحتفظ البنوك عادة بجزء من أصولها في العملات الأجنبية لتلبية إحتياجات عملائها المختلفة.

ثالثاً: مخاطر أسعار السلع:

و تنشأ هذه المخاطر نتيجة التغيرات التي تحدث في حركة السلع بشكل عام، حيث قد يضطر المستثمر إلى إنتاج سلعة بتكلفة مرتفعة.

المطلب الثالث: مخاطر غير مالية:

يتضمن هذا النوع من المخاطر التي تنشأ عن العمليات اليومية في البنك وعادةً لا توفر فرصة للربح في البنوك، إما أن تتكبد خسائر أو لا تتكبدها، وعدم وجود أية خسارة لا يعني عدم وجود أي تغيير ولذا يُعتبر من الأهمية بالغة بالنسبة للإدارة العليا أن تتحقق من وجود برنامج لتقويم وتحليل هذه المخاطر.

و يشكل هذا النوع من مخاطر مايلي:

- مخاطر التشغيلية: إحدى أسباب هذا النوع من المخاطر هي عدم التأكد من إيرادات المصرف التجاري، ويمكن أن ينجم ذلك عن أعطال في نظام المحاسبة المصرفية، أو أخطاء بشرية أو مشاكل بين العملاء والمصرف، أو حتى اضطرابات يسببها العاملون. وتكمن خطورة هذه الأحداث السلبية في أنها تؤثر على إيرادات المصرف بشكل غير متوقع، وهذا ما يعرض البنوك لمخاطر شئشمالية. (العلي، 2013)
- مخاطر السمعة: تظهر مخاطر السمعة عندما يكون للبنك سمعة سلبية في نظر الجمهور، وهذا قد يؤثر أيضًا على البنوك الأخرى، نتيجة لعدم قدرة البنك على إدارة أنظمتها بكفاءة أو عدم حصوله على إختراع فعال. تنشأ مخاطر السمعة أيضًا عندما يواجه العملاء مشاكل مع أي

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية و إدارة المخاطر المصرفية

خدمة يقدمها المصرف ولا يتم تقديم أي حلول لتلك المشاكل. بالإضافة إلى ذلك، يتكرر الأخطاء نتيجة لأخطاء من قبل شركات الاتصال أو اختراق نظام المصرف عبر الإنترنت وتأثيره على بياناته، أو تزويد الجمهور بمعلومات غير دقيقة حول البنك وخدماته. (الخطيب، 2005)

• مخاطر القانونية : تواجه البنوك مخاطر تتعلق بقصور أو نقص في مستنداتها، مما يجعلها غير قانونية. قد يحدث ذلك بسبب الإهمال أو الغفلة، وقد يؤدي إلى قبول البنك لضمانات من العملاء التي في الواقع ليست مقبولة قانونياً. قد يتعرض البنك لأكثر من مخاطرة في نفس الوقت. (الصيرفي م.، 2006)

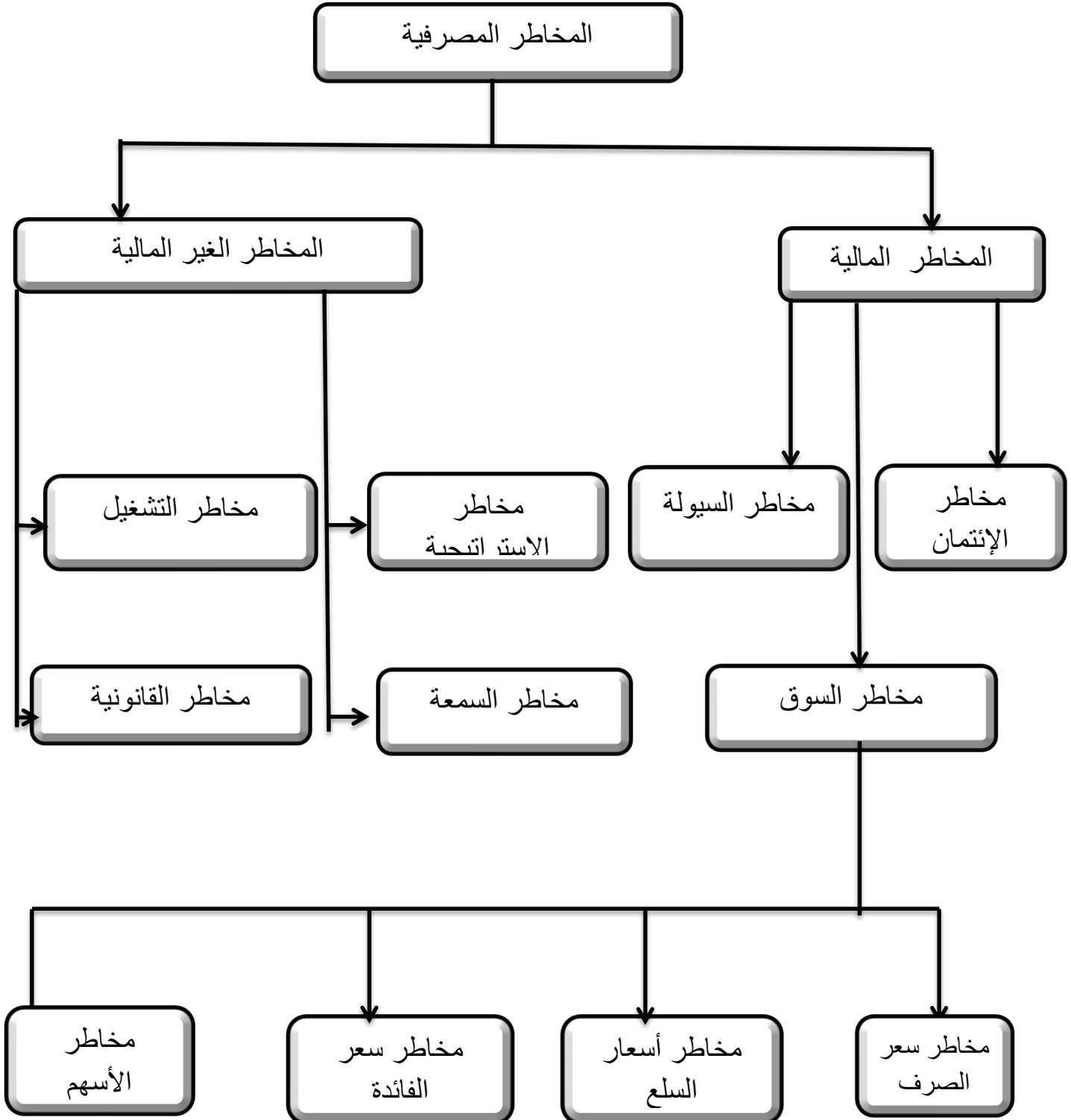
• مخاطر إستراتيجية: إن تكوين المخاطر المالية ينجم عن غياب إستراتيجية مناسبة للبنك وعدم القدرة على إتخاذ القرارات الملائمة لإدارة نشاط البنك وتحقيق أهدافه، سواء على المدى القصير أو الطويل. يمكن تصنيف هذه المخاطر على مستويين:

المستوى الكلي: يتعلق بالمخاطر التي تنشأ نتيجة إتخاذ قرارات تتعلق بدخول البنك إلى أسواق جديدة أو الإنسحاب من الأسواق القائمة. يشمل هذا المستوى مخاطر تنظيمية وإقتصادية وسياسية وغيرها، وتتأثر بعوامل خارجية كبيرة.

المستوى النشاط: يتعلق بالمخاطر التي تنشأ نتيجة إتخاذ قرارات مثل تخصيص أو توزيع محفظة الإستثمار. يشمل هذا المستوى مخاطر تنفيذية ومالية وعملية، وتتعلق بقرارات الإستثمار وإدارة الأصول ولإلتزامات المالية للبنك.

يمكن تلخيص هذه المعلومات من خلال الشكل التالي الذي يوضح تصنيف المخاطر المالية:

1: أنواع المخاطر المصرفية



المصدر من إعداد الطلبة بناء على محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك ص 66-67

خلاصة الفصل :

يمكن أن نقول أن البنوك التجارية تلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية الإقتصادية، ويزداد أهميتها مع التطورات الإقتصادية الحالية. فهي تُعتبر المصدر الرئيسي للتمويل لجميع فئات المجتمع من خلال مجموعة متنوعة من التقنيات، وتقدم الدعم لمختلف المشاريع الإقتصادية والقطاعات المختلفة. لم يعد دورها مقتصرًا على جمع المدخرات وتوجيهها في شكل قروض، بل تطورت لتقديم خدمات متقدمة ومتنوعة.

من خلال هذا الفصل، حاولنا فهم كل ما يتعلق بالبنوك التجارية، بدءًا من المفهوم والنشأة والأنواع المختلفة. كما تناولنا أيضًا مختلف المخاطر التي يمكن أن تواجهها هذه البنوك.

الفصل الثاني :

الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الإقتصادية

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الإقتصادية

تمهيد:

لا يمكن إنكار أن المخاطر تشكل جزءاً لا يتجزأ من أي نشاط بشري، سواء كانت هذه المخاطر ذات طابع إقتصادي أو مالي. ومع تعدد الأنشطة الإقتصادية، زاد التنوع والتعقيد في المخاطر المصاحبة لهذه الأنشطة. ولاحظنا زيادة ملحوظة في المخاطر المصاحبة للمصارف، حيث أصبحت من السمات الأساسية التي يجب مراعاتها. حيث يُعدّ الفشل المالي خطراً كبيراً ناتجاً عن مخاطر جوهرية يمكن أن تواجه العديد من الشركات في الإقتصاديات المتقدمة والنامية. وتعود هذه الظاهرة إلى وجود مجموعة من العوامل، بعضها داخلية والبعض الآخر خارجية. للحد من هذه الظاهرة، يتعين علينا التنبؤ بقوة أو ضعف الشركة وإحتمال فشلها باستخدام النماذج الكمية. ويتم ذلك بهدف تجنب وقوع الشركة في مشاكل مالية قد تؤدي إلى إفلاسها. حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى أربع مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول الفشل المالي

المبحث الثاني : تشخيص الفشل المالي و طرق علاجه

المبحث الثالث :أسس النظرية للتنبؤ المالي

المبحث الرابع:أهم النماذج للتنبؤ بالفشل المالي

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الإقتصادية

المبحث الأول : عموميات حول الفشل المالي

مطلب الأول: مفهوم الفشل المالي و مراحلہ

عرفه الباحث الإقتصادي Blum "على أنه تلك الأحداث التي تشير الى عدم قدرة المؤسسة عن تسديد ديونها في مواعيد إستحقاقها" (طبيب، 2016/2017).

و حسب Malecot 1991 يتمثل الفشل المالي " في عدم قدرة موارد الإستغلال على تغطية إستخدامات الإستغلال، وذلك عندما يكون المردود غير كافٍ. يتعرض نشاط المؤسسة للخطر في مثل هذه الحالة، حيث يكون العائد على حقوق الملكية أقل من العائد المطلوب في السوق. وفي ظل هذه الظروف الصعبة، يصعب على المؤسسة إقتناء أسهم جديدة لعدم قدرتها على الدفع. للتغلب على هذا الوضع، قد تلجأ المؤسسة إلى طلب قرض جديد من البنك لتمكينها من مواصلة نشاطها. ومع ذلك، يؤدي اللجوء إلى التمويل الخارجي إلى ارتفاع التكاليف المالية، مما يؤثر بشكل سلبي على النتيجة المالية للمؤسسة (J.F, 1991).

ويشير مصطلح "الفشل المالي " إلى عدم قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد المناسبة على رأس المال المستثمر، والتي يجب أن تكون متناسبة مع المخاطر المتوقعة . (الحمداي و ياسين ، 2010)

و يعرف أيضا "على عدم قدرة المصارف على الوفاء بمطلوباتها المستحقة للغير في الوقت المقرر بسبب توالي خسائر المصرف وعدم قدرته على مواجهة المطلوبات أو تحقيق عوائد مناسبة من الإستثمارات أو تحصيل الديون من الغير مما يؤدي في أغلب الحالات إلى تصفية الموجودات المتداولة و إعلان إفلاسها."

باستناد إلى التعاريف السابقة، يمكن وصف الفشل المالي على أنه الحالة التي تواجهها المؤسسة عند عجزها عن تسديد ديونها و إلتزاماتها في المواعيد المحددة، مما يمكن أن يؤدي في النهاية إلى إغلاق المؤسسة وتصفيتها.

مراحل الفشل المالي:

يمكن تقسيم مراحل الفشل المالي إلى عدة مراحل رئيسية. هنا هي بعض المراحل الشائعة في عملية الفشل المالي:

1. مرحلة ظهور أعراض الفشل: لا شك أن المنشأة لا تتدهور فجأةً أو بشكلٍ غير متوقَّع، بل تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة، مثل: التغيير في الطلب

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

على المنتجات، والتزايد المستمر في التكاليف الغير مباشرة، وتقادم طرق الإنتاج، وتزايد المنافسة، ونقص التسهيلات الائتمانية، وتزايد الأعباء بدون رأس مال. وغالبًا ما تحدث خسارة اقتصادية في هذه المرحلة، حيث يكون عائداً الأصول أقل من النسب المعتادة للمنشأة. ومن الأفضل أن تتم إكتشاف المشكلة في هذه المرحلة، حيث إن إعادة التخطيط في هذه المرحلة قد يكون أكثر فعالية. (مطر، 2010)

2. مرحل العجز الجزئي: يتم في مرحلة معينة إندار الإدارة العليا في المصرف بخطورة المشكلة، لكن يتجاهلون التحذيرات ويقللون من حجم المشاكل، مما يتسبب في تفاقمها وحدوث أخطاء كارثية، مما يؤثر سلبًا على رغبة العملاء في التعامل مع المصرف وقدرتهم على السداد في الوقت المحدد. (سماعيلي، 2019)

3. مرحلة العجز الكلي "العسر المالي": تشير هذه المرحلة إلى فشل مالي حاد، مما يشير إلى عدم قدرة قيمة أصول المشروع على تلبية إلتزاماته الكاملة تجاه المدينين والمساهمين (نبيل، 1989). بسبب انخفاض مستوى السيولة، تفقد المؤسسة ثقة البنوك، مما يؤدي إلى نقص في الموارد اللازمة لتلبية إلتزاماتها وظهور عجز كبير في التمويل (الغصين، 2008)

4. مرحلة إشهار و تأكيد الإفلاس و الخروج من السوق: يتم اللجوء إلى إجراءات قانونية لحماية حقوق المقرضين، وذلك عندما يتم تقديم إفلاس المنشأة، وهو ما يعني تصفية المنشأة وإختتامها بشكل نهائي وبهذا، يتم إتخاذ إجراءات قانونية لحماية حقوق المقرضين وتكون المنشأة قد وصلت إلى مرحلة الفشل. (شهاب، 2018) .

المطلب الثاني : مظاهر الفشل المالي و انواعه:

أولاً: مظاهر الفشل المالي:

هناك العديد من المظاهر المستنتجة والمتداولة للفشل المالي والتي تم إستخلاصها من عدة بحوث ومن بين هذه المظاهر: (السيد، 2008)

- تدني الربحية وتدهورها لفترات زمنية متتالية.

- ضعف الرقابة على رأس المال العامل(الفرق بين الموجودات المتداولة والإلتزامات المتداولة)، الأمر الذي يقود إلى تزايد متواصل في حجم الديون وإعادة جدولتها.

- إختلال في تركيبية الهيكل المالي للمنشأة.

- إخفاق المنشأة في التعرف على الانشطة المربحة، والتأخير في دفع المستحقات.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

- ضعف الكفاءة المالية والادارية في إدارة أنشطة المنشأة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي.
- عدم تمكن بعض المنشآت من مسايرة التقدم التقني الذي يواكب التطور ويقلل تكاليف الأزمة للمنافسة و اتباع الوسائل التقليدية في إنجاز مهامها.
- عدم دقة السياسات المحاسبية المتبعة.
- التأخير في إعداد التقارير المالية الختامية وضعف الإفصاح.
- المنافسة الشديدة التي تواجهها المنشأة.
- التوسع غير المريح في الطاقة الإنتاجية للمنشأة.
- عدم إمكانية سداد القروض طويلة الأجل أو جدولتها، أو الاعتماد بشكل كبير على القروض قصيرة الأجل لتمويل الأصول طويلة الأجل.
- الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض.
- عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى.
- التخبط الإداري.

ثانياً: أنواع الفشل المالي:

تنقسم أنواع الفشل المالي الذي قد يتعرض له المؤسسات إلى ثلاثة أصناف، وهي الفشل الإقتصادي، والفشل المالي أو القانوني، والفشل الإداري.

1. الفشل الإقتصادي : يتم إنتاج الفشل الاقتصادي للمنشأة نتيجة تفاعل عدة أسباب، وذلك عندما يتراجع عائد الإستثمار على رأس المال المستثمر بمتوسط تكلفته، ويصبح العائد على الملكية في المنشأة أقل من الصفر . وعندما يكون دخل المنشأة غير كافٍ لتغطية نفقاتها، ويكون معدل الفائدة على الإستثمار فيها أقل من تكلفة رأس المال. ولا يكون الإفلاس هو النتيجة الوحيدة للفشل الاقتصادي، إذ يمكن للمنشأة أن تفشل إقتصادياً دون أن يتم إعلان إفلاسها، إذ يمكن لها التوقف عن السدادات وعدم إعلان إفلاسه.
2. الفشل المالي أو الفشل القانوني: يتمثل هذا النوع من الفشل في اتجاهين، الأول هو عدم الكفاية في السيولة، والذي يعني عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة حتى لو كانت قيمة الموجودات تزيد عن قيمة الخصوم، أما الإتجاه الثاني فيشير إلى العسر المالي الذي تم ذكره سابقاً. (سليم، 2014)

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

3. الفشل الإداري: تعاني المنشأة من عجز في إدارتها، مما ينتج عنه تحقيق نتائج سلبية في أدائها العام، مما يؤثر سلباً على نشاطها وأرباحها، وبالتالي ينعكس ذلك سلباً على قيمة أسهمها. يتضمن هذا العجز عدم كفاءة الإدارة الرئيسية في التنبؤ بالمستقبل والتكيف مع البيئة الخارجية، بالإضافة إلى تخطي خططها لتعامل مع الأحداث الغير متوقعة.

المطلب الثالث : أسباب الفشل المالي:

تصعب إيجاد نمط محدد لتحديد أسباب الفشل المالي، حيث تختلف ظروف كل قطاع وربما كل مشروع داخل القطاع عن الآخر، ولذلك يمكن تقسيم أسباب الفشل إلى أسباب داخلية وأسباب خارجية. وفي بعض الحالات، يمكن أن تتداخل أسباب الفشل المالي وتكون متعددة معاً ويمكن تلخيصها كما يلي:

أسباب الفشل الخارجية : (مطر، 2010)

- تأثير ظاهرة العولمة بشكل كبير على فشل العديد من المؤسسات، نظراً لسيطرة المؤسسات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان النامية.
 - بإعتبار أن مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية، مثل الإجراءات الضريبية والجمركية والإستيرادية، من العوامل التي يمكن أن تؤخر تنفيذ برامج المؤسسات في الوقت المحدد.
- أسباب الفشل الداخلية: تنقسم الأسباب الداخلية إلى سببين هما السبب الإداري والسبب المالي وسنوضح سبب كل منهما:

أ: الأسباب الادارية : والتي تتعلق بالجانب الإداري في المصارف وتؤدي جميعها إلى حدوث فشل مالي ومن أهمها : (الجنابي و حيدر، 2007/2005)

- الإختيار الخاطئ لمدير المشروع.
- الطمع والجشع والرغبة في زيادة السلطة والنفوذ والحرص على زيادة النمو غير المستدام.
- مجالس إدارة غير فعالة وعدم حيادية في مواقفها و آرائها.
- ضعف القرارات الاستراتيجية التي تفشل المنشآت، بالإضافة إلى عدم الوعي بأهداف المنشأة والتوسع غير المنطقي من حيث المنتجات والأسواق الجديدة.
- تفضيل المصالح الخاصة للمساهمين والمالك.
- غياب عناصر الإدارية و الفنية.
- مصالح الإدارة العليا والمزايا المتعلقة بالإدارة العليا وشعور الإدارة بالرضا على أداء المنشأة دون التدقيق على الادارة التنفيذية بشكل كاف.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

- عدم فهم السوق كفاية من حيث الأسباب الخارجية.
 - ب: الأسباب المالية: يمكن ان تأخذ الأسباب المالية عدة اشكال ومنها: (المرشدي و عباش ، 2018)
 - نقص في راس المال.
 - سوء الإدارة المالية وضعف الهيكل التمويلي و الهيكل الإستثماري. خلل في نظام التكاليف.
 - ضعف في الرقابة المالية.
 - التأخر في تحصيل الديون و إرتفاع نسبة الديون المعدومة.
 - زيادة الفجوة بين الربح و الإجمالي و الربح الصافي.
 - السيولة.
 - إنخفاض مؤشر الربحية.
 - المردودية.
 - تحميل التكلفة الاستثمارية للمشروع مبالغ إضافية غير مرتبطة بالمشروع.
 - ج: الأسباب التسويقية: عبارة عن عدة أسباب متعلقة بالجانب التسويقي . و التي بدورها تؤدي الى حدوث فشل مالي و من بين أهم هذه الأسباب: (الحسين، 2008):
 - عدم تنافسية المؤسسة وعجزها عن مواجهة المنافسين.
 - غياب جهاز تسويق قوي داخل المؤسسة، مما يعرقل قدرتها على التكيف مع التغيرات في السوق.
 - ضعف المهارات التسويقية وعدم القدرة على اختيار الأماكن المناسبة للتسويق.
 - ضعف القوة التفاوضية للمؤسسة مع الزبائن والموردين.
 - د: أسباب فنية و إنتاجية : وهي مجموعة من الأسباب المتعلقة بالجانب الفني و إنتاجي و التي تؤدي بمجملها الى حدوث فشل مالي أهمها: (عباس غ.، 2010)

إن إستخدام وسائل تكنولوجية غير مناسبة وإستخدام مواد أولية ذات جودة غير ملائمة يؤدي إلى إنتاج منتجات ذات جودة منخفضة، مما يؤثر على المبيعات ويتسبب في سوء التخطيط للإستثمار والأخطاء في دراسة الجدوى الاقتصادية."
- أسباب الفشل المالي: (عباس ع.، 2010)

جدول 1 :أسباب الفشل المالي

أسباب الفشل	الأهمية النسبية
عدم كفاءة الإدارة	93%
الإهمال	2%
التزوير	1.5%
كوارث الطبيعية	0.9%
أسباب أخرى	2.5%

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثاني: تشخيص الفشل المالي و طرق علاجه:

المطلب الأول : تشخيص المحاسبي و المالي للمؤسسة الفاشلة:

لتشخيص فشل أي مؤسسة من الناحية المحاسبية والمالية، يتعين إجراء تحليل شامل لحسابات المؤسسة، بما في ذلك الميزانية وتقرير الأداء المالية الأخرى، لتحديد أي نقاط ضعف أو أخطاء قد تكون سبباً في الفشل. لتحقيق هذا الهدف، يمكن إتباع الخطوات التالية:

- 1) تحليل التقارير المالية و ميزانيات المؤسسة: يمكن للمحاسب أو المالي إجراء تحليل شامل للميزانية العمومية وتقارير الأداء السابقة للمؤسسة، بما في ذلك تقارير الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية، والتأكد من صحة الأرقام المدرجة في هذه التقارير.
- 2) التحقق من سجلات المحاسبة : يجب مراجعة سجلات المحاسبة الخاصة بالمؤسسة بما في ذلك سجلات الدخل والنفقات، والكشف عن أي أخطاء أو تجاوزات في تسجيل البيانات المالية.
- 3) الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية المعتمدة والمتبعة عالمياً: ينبغي التأكد من الامتثال للوائح المحاسبية والمالية السارية، وفحص عدم وجود أي انتهاكات أو عدم انتظام في تطبيقها.
- 4) تقييم الإدارة والعمليات الداخلية: يجب تقييم جودة الإدارة والعمليات الداخلية، والتأكد من وجود إجراءات فعالة للرقابة المالية والإدارية، وتحديد أي نقاط ضعف في هذه العمليات.
- 5) تحديد الخطط المستقبلية: يجب تحديد الخطط المستقبلية للمؤسسة وتحديد الخطوات التي يجب اتخاذها لتحسين أدائها المالي والمحاسبي.

المطلب الثاني : طرق علاج الفشل المالي:

يمكن أن يكون الفشل المالي مشكلة معقدة وصعبة للغاية على الصعيد الشخصي أو المؤسسي ويمكن القيام بعدد من الإجراءات والخطوات للتعافي منه. ومن بين هذه الخطوات:

1: إعادة الهيكلة : تتضمن إستراتيجية المنظمة تبنيتها لإستراتيجيات جديدة لمعالجة الخلل المالي وضمان إستمرارية المنظمة، ولتحقيق فعالية في إعادة الهيكلة، ينبغي أن تشمل الإصلاحات الإدارية والمالية، وذلك لتحقيق تكامل بين العمليتين وتحقيق النتائج المرجوة لتخطي الأزمة المالية وذلك من خلال . (شحات)

أ) إعادة الهيكلة المالية : تُعد الهيكلة المالية وظيفةً أساسيةً لتحسين أداء المؤسسة وتفاذي خلل مالي قد يحدث في المستقبل، حيث يتطلب ذلك تقويماً دقيقاً لهياكل المؤسسة المختلفة لضمان نجاحها.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

ولتحقيق ذلك، يجب القيام بتحليل مفصل لأسباب عدم نجاح المؤسسة وتقييمها بشكل كامل بالإضافة إلى تحديد الطرق والوسائل الممكنة لتوفير التمويل اللازم للمؤسسة حيث تشمل الهيكلية المالية مايلي: (سفيان)

- إعادة تقييم الأصول.
 - إعادة هيكلية الديون.
 - مبادلة المديونية بالملكية.
 - زيادة رأس المال.
 - زيادة التدفقات النقدية الداخلة.
 - خفض التدفقات النقدية الخارجة.
- ب)إعادة الهيكلية الإدارية: تعتبر إعادة هيكلية الإدارية جزءاً مكملاً لإعادة هيكلية المالية، وعلى الرغم من أن إعادة هيكلية الإدارية تختلف بشكل نسبي عن إعادة هيكلية المالية، إلا أنه يجب علينا أن لا نغفل أهميتها وضرورتها في تحقيق الأهداف المرجوة و للقيام بذلك ينبغي القيام بمايلي.:
- إعادة دراسة استراتيجيات الانتاج بغرض تحسين الانتاج و خفض تكاليفه.
 - إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية و خفض تكاليف التسويق.
 - إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها و خفض تكاليف عنصر العمل.
 - زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية.
 - خفض التكاليف الإدارية المختلفة.
 - دراسة التخلص من الأنشطة و المجالات غير الاقتصادية.
- 2:التأجير: يُنظر إلى عقد التأجير على أنه إتفاق رضائي بين المؤجر والمستأجر، ويمكن أن يمتد هذا العقد لفترة طويلة أو قصيرة حسب الإتفاق بين الطرفين و أطول مدة للإيجار هي 99سنة. (عيسى، 2010).
- بما أن الممتلكات المستأجرة لا يمكن اعتبارها جزءاً من أصول المؤسسة، فإنه يتيح لها إستخدام الإيجار كقرض خارج الميزانية. (الحليم و آخرون، 2006).

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

تعد عملية الإيجار أحد الوسائل المالية التي يلجأ إليها الأفراد والمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية.

3:تغير الشكل القانوني : تعدّ تغيير الشكل القانوني أحد الوسائل الفعّالة في معالجة الخلل المالي أو الفشل لبعض المنظمات. ويقصد هنا تحويل الشكل القانوني من صيغة ذات مرونة أقل إلى صيغة أكثر مرونة، حيث تتيح هذه الصيغة للإدارة حرية الحركة وإتخاذ العديد من القرارات وبالتالي تحقيق الربحية.

4:التصفية و البيع : (شحات)

أ-التصفية: تصفية المؤسسة تعني إغلاقها وتصفية أصولها وتحويل قيمتها إلى نقد يوزع على المساهمين أو المالكين. يتم ذلك في حالة إذا كانت المؤسسة غير قادرة على تحقيق الأرباح المطلوبة أو إذا كانت تواجه صعوبات مالية كبيرة لا يمكنها التغلب عليها.

عندما تتراجع أوضاع المؤسسة وتتجه بسرعة نحو الإنهيار، يصبح من الضروري إتخاذ إجراءات لإغلاقها وإعلان إفلاسها وفقاً للقانون، وسداد إلتزاماتها تجاه الأطراف الأخرى.

ب-البيع: قد يضطر الملاك في بعض الأحيان إلى إنهاء ملكيتهم لمشروع ما من خلال البيع، إذ لا يمكنهم العثور على أي خيارات أخرى. وعلى الرغم من أن العديد يفكرون في البيع من الدولة إلى الأطراف الخارجية، إلا أن الحقيقة تكون مختلفة في بعض الأحيان، حيث يمكن أن يكون البيع من الدولة إلى الأفراد أو العكس بالعكس. وفي حالة البيع من الدولة إلى الأفراد، يُشار إليها بإسم "الخصخصة"، بينما يطلق على حالة البيع من الأفراد إلى الدولة إسم "العممة". وعند البيع، يقوم الملاك بنقل الوحدة أو المنظمة أو المشروع بحالتها الحالية، سواء كانت ناجحة أو غير مرضية إلى ملاك جدد (المشترين) الذين يتولون إدارتها بحالتها الحالية. وهنا، يُلاحظ أن البائع لم يتمكن من علاج مشاكل المشروع. بالمقابل، يكون المشتري متحمساً لإصلاح وتحسين الأمور، مما يتيح له تحقيق عوائد إيجابية، ولذلك، يقوم بشراء المشروع مدفوعاً بالعديد من الأسباب والدوافع.

5:الإندماج: يُعتبر الإندماج حلاً من الحلول التي تلجأ إليها المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية ومشاكل. وذلك لأنه يشكل عملية تجميع مؤسستين أو أكثر في مؤسسة جديدة تحمل إسمًا جديدًا وتتمتع بحجم عمليات ونشاطات أكبر. (محمود ص.، 1996)

يمكن تعريف الإندماج على أنه عقد يتم توقيعه بين مؤسستين أو أكثر، حيث يحدث إما ضم إحدى المؤسسات أو أكثر إلى مؤسسة أخرى، مما يؤدي إلى انتهاء الشخصية المعنوية للمؤسسة المندمجة، وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها إلى المؤسسة الدامجة التي تستمر في الوجود. وفي حالة

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

دمج مؤسستين أو أكثر، تنتهي الشخصية المعنوية لجميع المؤسسات المشاركة في الاندماج وتنتقل جميع حقوقها والتزاماتها إلى مؤسسة جديدة تأسست بفعل الاندماج، ومع ذلك يستمر المشروع الاقتصادي للمؤسسة أو المؤسسات التي تم دمجها. (إسماعيل ب.، 2010)

6:إعادة تقييم الأصول: حيث يؤدي إعادة تقييم الأصول إلى تحسين قيمتها السوقية عن القيمة الدفترية مما يؤدي إلى زيادة قدرة الحصول على قروض.

المطلب الثالث : أثار الناجمة عن الفشل المالي:

على الرغم من أن الفشل في المؤسسات يعد حدثاً طبيعياً في إقتصاديات السوق، حيث يسمح بإعادة توجيه الموارد لصالح المؤسسات التي تتمتع بتنافسية أكبر، إلا أنه يمكن أن ينجم عنه آثار تسبب في إختلال العلاقات بين الأعوان الإقتصاديين. بالإضافة إلى الآثار الإجتماعية مثل فقدان وظائف، فإن الفشل له آثار إقتصادية ومالية أيضاً، حيث يمكن أن يؤدي إلى إختلال العلاقات بين المؤسسة وشركائها والتي تمثل قطعاً في عقود الدين التي تملكها المؤسسة. ومن الجانب الآخر فإن الفشل في المؤسسة يؤدي إلى العديد من التكاليف ليس فقط لأصحاب المصلحة الداخلية مثل المالكين والإدارة والعمال، ولكن أيضاً بالنسبة للأطراف المباشرة مثل المؤسسات المالية والبنوك والعملاء والمستهلكين والدولة والاقتصاد بأكمله. وبالإضافة إلى الآثار الإقتصادية، فإن للفشل آثار إجتماعية ونفسية أيضاً.

1. أثار الإقتصادية للفشل المالي : (سليمان، 2016)

للفشل المالي أثار وخيمة على الإقتصاد منها ما يلي:

- تبديد الموارد النادرة.
- استنفاد الموارد النادرة وتوسع نطاق الإنتاج والتسويق في الوحدات الاقتصادية المتعثرة.
- ضياع الفرص التسويقية المتاحة في السوق وتحول العملاء والموزعين إلى منتجات أخرى في الخارج.
- زيادة التكاليف الإنتاجية والتسويقية في الوحدات الاقتصادية المتعثرة وانتشار الخسائر على مستوى الاقتصاد الوطني.
- إنخفاض الإنتاج وتراجع الإنتاجية وتدهور قيم العمل وتقشي سوء إدارة المؤسسات.
- قد يؤدي إعادة هيكلة المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية وتكافح للبقاء إلى إطلاق سراح سريع للأصول بأسعار مخفضة، مما يزيد من تضيق الاستثمار.
- تؤثر ظاهرة المؤسسات المتعثرة على إستقرار النقدية حيث تدعم القوى التضخمية، مما يؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للعملة الوطنية. وتحتاج هذه المؤسسات إلى ائتمان لكنها لا تستخدمه بشكل فعال في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي، وعند توقف العملية

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

الإنتاجية، ينخفض العرض الكمي. من جهة أخرى، زيادة الطلب الكمي بشكل خاص على منتجات هذه المؤسسات والسلع المرتبطة بها يدفع الأسعار إلى الارتفاع.

2. أثر الفشل على البنك: (موسى و دفع الله ابراهيم، 2018)

قد يؤدي فشل البنك وإستمراره لفترة طويلة إلى تأثير سلبي على وضعه المالي وإمكانية تحقيق نموه في المستقبل. يمكن أن يؤدي الفشل إلى تقلص أعمال البنك وإغلاق فروع وبيع بعض أصوله، وذلك للتعويض عن الخسائر التي تكبدها. قد تفرض السلطات النقدية قيودًا على إدارة البنك المتعثر، وهذا قد يؤدي إلى زيادة المصروفات التشغيلية وتكاليف الامتثال للقوانين والتنظيمات. يتخذ البنك أيضًا إجراءات إضافية لإسترداد حقوقه المالية والحد من التعثر، وهذا يعني تكبد مزيد من التكاليف وتقليل الربحية.

3. أثر الفشل على التضخم : (بوطبة، 2020-2021)

المؤسسات الفاشلة تؤدي إلى تشويش في إستقرار النظام المالي في المجتمع، حيث تسهم في تعزيز التضخم من خلال دعمها للقوى الدافعة للأسعار. ونتيجة لذلك، يتدهور القيمة الحقيقية للعملة الوطنية. فإجراءات الائتمان التي تتخذها هذه المؤسسات لا تساهم في زيادة الإنتاج السلعي أو الخدمي بعد فترة الاستخدام الأولى لهذا الائتمان. عندما يتوقف تدفق العملة الإنتاجية، ينخفض العرض الكلي للسلع والخدمات. بالإضافة إلى ذلك، زيادة الطلب الكلي على منتجات هذه المؤسسات والمنتجات المماثلة لها يؤدي بالضرورة إلى إرتفاع الأسعار.

4. الأثر الإجتماعي: يمكن أن يؤثر الفشل المالي على العلاقات الإجتماعية للأفراد. قد يتعرضون للعزلة الإجتماعية وفقدان الدعم من الأصدقاء والعائلة. قد يواجهون صعوبة في الحفاظ على مستوى معيشي مقبول، مما يؤثر على نمط حياتهم وقدرتهم على المشاركة في الأنشطة الإجتماعية.

بشكل عام، يمكن أن يكون للفشل المالي تأثير سلبي على الأفراد والشركات، ولكن يجب أن يتم التعامل معه كفرصة للتعلم والنمو. يمكن للأفراد والشركات البدء من جديد وتحسين إدارة أمورهم المالية واتخاذ قرارات أفضل في المستقبل. قد يحتاجون إلى مساعدة من المحترفين الماليين أوالمستشارين للتعامل مع الوضع ووضع خطة للتعافي المالي.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الثالث : أسس النظرية للتنبؤ المالي:

المطلب الأول : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي و أهميته:

أولاً : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي :

تعود كلمة التنبؤ في اللغة إلى " أصل نبأ، وتعني الخبر، ويشير هذا المصطلح عادةً إلى الإعلان عن معرفة المستقبل أو الأحداث الغيبية". (العزیز، 2010) .

أما التنبؤ المالي : حسب " Fortnum التخطيط المستقبلي" بمجموعة الإستنتاجات والتقديرية التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات حول الأحداث والظروف المتوقعة في المستقبل، بهدف التحضير والتأهب لمواجهةها من خلال وضع الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع تلك الظروف. (levenw, 1982)

عرفه مجلس المحاسبين في إنجلترا وويلز " بأنها عملية تقدير النتائج المالية المستقبلية، بناءً على القوائم المالية السابقة للفترة المحاسبية السابقة " (يوسف)

وتتمثل هذه الدراسة في تقدير الأحوال المستقبلية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية، بهدف قياس العلاقات الجوهرية بين المتغيرات المختلفة، وتحديد حجم التأثير الذي يمكن أن تتبعه هذه العلاقات. (علي ف.، 1997)

مما سبق يمكن تعريف التنبؤ بالفشل المالي على أنه "عملية يقوم بها المدراء الماليون يقومون بوضع خطة لما سيكون عليه وضع المؤسسة في المستقبل باستخدام تقنيات".

ثانياً: أهمية التنبؤ بالفشل المالي : حظي موضع الفشل المالي بإهتمام العديد من الجهات منها:

أ-البنوك: حيث تهتم البنوك والمؤسسات المالية بالفشل المالي لأثاره على قروضها الممنوحة

ب-المستثمر: يولي المستثمرون إهتماماً بالغاً لهذا الموضوع، وذلك لإتخاذ قراراتهم الإستثمارية بذكاء، حيث يستطيعون التمييز بين الفرص الإستثمارية الجيدة والسيئة، وتجنب المخاطر العالية بالإضافة إلى تقييم المشاريع المختلفة. (محمود ا.، 2011)

ج- الحكومة: يولي الجهات الحكومية اليوم إهتماما كبيرا للحد من الفشل المالي، ويأتي ذلك تفاديا للآزمات التي قد تنجم عنها في القطاعين العام والخاص، فضلا عن القيام بمسؤولياتها الرقابية على المؤسسات الاقتصادية وحرصها على سلامتها. (أسيا، 2016-2017)

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الإقتصادية

د-إدارة المؤسسة: حيث تستخدم إدارة المؤسسة مؤشرات الفشل المالي لكي تضع إطار ملائم للتعامل معها ومعالجتها لتجنب المؤسسة حالة الإفلاس و إنقاذها في الوقت المناسب

هـ-المقرضون (الدائنون): تهتم هذه الجهة بالموضوع لإتخاذ القرار الحاسم بشأن منح الإئتمان أوعدم منحه. (ناصر و جمعة ، 2008)

و- مراجعي الحسابات : إهتمامهم بالتنبؤ بالفشل المالي بسبب مسؤوليتهم الكبيرة في تدقيق القوائم المالية للشركة. (الشريف، 2005)

ز-العاملون بالمنشأة: من أجل تعزيز الوعي بالأمان وتحقيق الرضا الوظيفي للعاملين في المنشأة وتقييم نظام التقاعد والفوائد التي يحصلون عليها بعد إنتهاء خدمتهم، يتم إتخاذ إجراءات وتوفير خدمات متنوعة من قبل المنشأة. (جورج، 2003).

كما تتمثل أهمية التنبؤ في الآتي : (الرزاق و وحيد محمود، 2010)

تُرَكِّز المصاريف على التنبؤ بالفشل المالي، ويتعلق ذلك بالآثار التي قد تتجم عنها فيما يتعلق بقروضها الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى أسعار وشروط القروض المتعلقة بها. وتُهم أيضاً بقدرة التعاون مع المقترضين لحل المشكلات القديمة.ومن جهة أخرى، يُهم المستثمر بالتنبؤ بالفشل المالي للأسباب التالية:

-عزيز التخطيط في إتخاذ قرارات لإستثمار وتقييم البدائل المتاحة.

-تجنب المخاطر المالية في الإستثمارات.

-التركيز على الإدارة للكشف عن مؤشرات الفشل المالي ومعالجتها والتعامل مع أسبابها.

المطلب الثاني: المحددات و الأساليب المستخدمة للتنبؤ بالفشل المالي :

1-الأساليب المستخدمة لتنبؤ بالفشل المالي : هناك مجموعة من الأساليب التي تستخدم في التنبؤ بالفشل:

أولاً:الأساليب غير النظامية : تعتمد هذه الطريقة على التقدير الذاتي وتستند إلى الخبرة والتقدير الشخصي، دون الحاجة إلى قواعد محددة أو تحديد المتغيرات التي تشرح سلوك المتغير . (عمر (0.1)

و بدورها تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين و هما:

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

أ: أساليب المقارنة أو التناظر: يمكن التنبؤ بمسار أي متغير من خلال استخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في الحالات المشابهة، مثل القدرة على التعرف على تأثير خفض العملة على معدل التضخم.

ب: الأساليب المعتمدة على آراء الخبراء (ذوي شأن و الخبرة) : تستخدم البنوك مجموعة من الخبراء بدلاً من خبير واحد، وذلك للوصول إلى أفضل تنبؤ. وتتبع البنوك عدة طرق لتحقيق ذلك:

-المسوحات و الإستقصاء.

-طريق دلفي.

-طريقة السيناريوهات.

-ندوات الخبراء.

ثانياً: الأساليب النظامية في التنبؤ (القادر، 2000)

تعتمد على أساليب علمية لتفسير أي ظاهرة لمعالجة جميع المتغيرات المؤثرة من خلال نماذج رياضية قابلة لتقدير مما يجعلها تتصف بالموضوعية و عدم تآثر التنبؤات بالعوامل الذاتية و تنقسم الأساليب النظامية الى مجموعتين:

أ: النماذج السببية(الكمية): (عمر ا.)

عبارة عن نموذج رياضي قابل لتغيير الذي يوضح مدى اعتماد متغيرموضوع البحث على متغيرات تفسيرية توضح سلوكه ومن أهم النماذج السببية:

-نماذج الإقتصاد القياسي.

-نماذج المدخلات و المخرجات.

-نماذج المحاكاة.

-نماذج الأمثلة و البرمجة الخطية.

ب: النماذج الغير سببية:

تعتمد على القيم التاريخية للمتغيرات التي تفسر سلوكها أي أنها تعتمد على بيانات كيفية وإن كان أبرزها وأكثرها شيوعاً خاصة في التنبؤات طويلة المدى هو نموذج إسقاط الإتجاه العام لسلسلة الزمنية.

بعد النماذج الأخرى المهمة:

-النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

-النماذج الديناميكية غير خطية.

-إسقاط الاتجاه العام للتنبؤ.

2-محددات التنبؤ بالفشل المالي (أكرم، 2008)

تؤثر العديد من العوامل على دقة التنبؤ، ومن بين هذه العوامل:

الخبرة التي يتمتع بها المتنبئون، حيث يزيد مستوى الدقة كلما زادت خبرة المؤسسة في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، فإن طبيعة ومدة نشاط المشروع تلعب دوراً في عملية التنبؤ، حيث يكون التنبؤ بالمشاريع العامة أسهل من المشاريع الطويلة الأمد.

-ويتأثر أيضاً التنبؤ بالنماذج الإحصائية المستخدمة، فعلى المتنبئين إختيار النماذج المناسبة للبيانات المتاحة.

-وتجنب إختيار فترات زمنية لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المشروع. وهذا يعني أن التنبؤات قصيرة الأجل لا يمكن أن تتوافق مع دورات الإنتاج طويلة الأجل في المشروع.

-كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

3-مقومات عملية التنبؤ المالي بإستخدام القوائم المالية:

تعد القوائم المالية المركز المالي للمؤسسة في نهاية السنة المالية، حيث توفر المعلومات المحاسبية لجميع الأطراف المعنية. لضمان توافر هذه المعلومات المحاسبية، يجب توفر عدد من الشروط الأساسية للنجاح في إعداد القوائم المالية، وهي : (الرحمان، 2017) .

-ضرورة أن تكون البيانات الفعلية موضوعية وشاملة.

-يجب أن تأخذ الفرضيات التي تستند إليها التوقعات في الإعتبار ظروف المؤسسة الداخلية والبيئة المحيطة بها.

-يجب بناء نماذج وفقاً لمنهج يراعي جميع المتغيرات المؤثرة في النشاط.

-يجب أن يكون طول الفترة الزمنية المستخدمة في التنبؤ معقولاً، حيث تزداد الدقة كلما قصرت الفترة والعكس.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

المبحث الرابع: أهم النماذج الكمية المستعملة للتنبؤ بالفشل المالي:

إذا كان البحث في أسباب فشل المؤسسات يعود إلى بدايات الثلاثينات، فإن النقطة الحقيقية للتنبؤ بهذا الفشل كانت في ستينات القرن الماضي، حيث تم وضع العشرات وربما المئات من النماذج التي تشترك جميعها في موضوع وهدف واحد، وهو محاولة إيجاد علاقة إحصائية مستقرة بين المتغيرات المستقلة المتصلة بهذه المؤسسات وإحتمالية تصنيفها إما كمؤسسات متعثرة أو غير متعثرة.

إذا لم يشير مدقق الحسابات إلى عدم قدرة المنشأة على الإستمرار، فإن ذلك يشير إلى عدم كفاءة عملية التدقيق ويعرض المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة في المنشأة للضرر. ولذلك يجب على مدقق الحسابات استخدام النماذج الكمية كأداة فعالة لقياس الفشل والتنبؤ به، وذلك لتحديد الوضع الحالي للمنشأة وتنبؤ بالمستقبل وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الفشل المالي أو معالجة المشاكل الحالية. وبما أن الفشل المالي يؤثر على العديد من الفئات المتعلقة بالمنشأة فقد أصبحت نماذج التنبؤ بالفشل المالي موضوع اهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الستينات بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة البورصات (SEC). (محمد و منير ، 2008)

في ما يلي أهم النماذج المستخدمة:

نموذج kida 1980 : (الشيخ، 2008)

يعتمد هذا النموذج المالي على خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية الهامة، وتستخدم تحليل التمييز لتصنيف المشاهدات إلى فئات متوافقة، بهدف التمييز بين الوحدات الاقتصادية الناجحة والفاشلة حيث استخدم في هذا النموذج 40 مؤسسة (20 مؤسسة ناجحة .20 مؤسسة فاشلة) حيث استطاع هذا النموذج للوصول إلى نسبة دقة %90 قبل سنة من حدوث الفشل وأنه يعتمد على المؤشرات المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي ..

وفقا لهذا النموذج تستخرج المعادلة التالية:

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463X4 + 0.271X5$$

حيث أن:

X1=صافي الربح بعد الفوائد والضرائب/ إجمالي الموجودات.

X2=إجمالي حقوق الملكية / إجمالي المطلوبات.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

X3=الأصول السائلة/ المطلوبات المتداولة.

X4=المبيعات / إجمالي الأصول.

X5=النقدية / إجمالي الأصول.

طبقا لهذا النموذج فان قيمة مؤشر الإفلاس تكون حسب Z

إذا كانت $Z > 0$ فالشركة جيدة وبعيدة عن الإفلاس

إذا كانت $Z < 0$ فالشركة مرجحة للإفلاس

نموذج Taffler and Tisshow 1977:

تم إنشاء هذا النموذج في المملكة المتحدة بعد إجراء دراسة من قبل الباحثين Taffler and Tisshow والهدف من الدراسة هو تطوير نموذج رياضي يمكنه التنبؤ بفشل المؤسسات في المملكة المتحدة. تم استخدام تحليل تمييزي خطي متعدد المتغيرات في الدراسة للتمييز بين 46 مؤسسة صناعية مستمرة في العمل و 46 مؤسسة أخرى أعلنت إفلاسها أو تصفيتها. كانت المجموعتان متشابهتين من حيث الحجم والصناعة. استخدم الباحثان ثمانية نسب مالية مختلفة في صياغة النموذج. ثم اعتماد أربعة منها:

$$Z = 0.53X1 + 0.13X2 + 0.18X3 + 0.16X4$$

حيث إن:

X1=الأرباح قبل الضرائب إلى المطلوبات المتداولة: هي النسبة التي تقيس مدى قدرة

الإدارة على استغلال أموال الغير في تحقيق الأرباح في الأجل القصير.

X2=الأصول المتداولة إلى مجموع المطلوبات: عدد مرات التي تستطيع فيها الأصول

المتداولة تغطية الالتزامات.

X3=المطلوبات المتداولة إلى مجموع الأصول: هي نسبة مساهمة الدين قصير الأجل

هي تمويل الأصول.

X4=التمويل الذاتي (الأصول السائلة- المطلوبات المتداولة) / المصروفات.

التشغيلية اليومية المتوقعة: وهي عبارة عن التدفقات الأموال المتأتية من عمليات الشركة

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

ما عدا التمويل الخارجي وإعادة استغلالها

تم تصنيف المنشآت إلى فئتين بناءً على قدراتها على الاستمرار, وهي:

- فئة المنشآت الناجحة أو القادرة على الاستمرار, قيمة Z أكبر أو تساوي 0.3

- فئة المنشآت الفاشلة و المهددة بخطر الإفلاس , قيمة Z أصغر أو تساوي 0.2

*في عام 1982, تم العمل على إعادة النظر في النموذج السابق من قبل (taffler) حيث قام باستخدام عينة صغيرة تضم 23 منشأة تم إعلان إفلاسها أو تصفيتها , بإضافة إلى 45 منشأة تتمتع بكيان مالي قوي و إعتد على خمس مؤشرات فقط حسب الصيغة التالية:

X1=الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الموجودات.

X2=مجموع المطلوبات إلى صافي رأس المال المستثمر.

X3=الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات.

X4= معدل دوران المخزون.

حيث قام بدراسة الإحتمالات و تقدير تكاليف الأخطاء المحتملة عند تصنيف الإجراءات , و تحديد المتغيرات, و توصل الى إستنتاج أن هذا النهج هو الأكثر فعالية من الناحية العملية لتحديد قائمة صغيرة من المنشآت التي توجه ضغوطا مالية و لكن يتم تحديد حالة الافلاس الفعلية عن طريق ردود فعل الدائنين و المؤسسات المالية الأخرى, و لايمكن التنبؤ بها بدقة تامة . (الشيخ، 2008).

نموذج(booth.1983) :

تم إجراء هذه الدراسة في المملكة المتحدة حيث قام الباحث بدمج اثنين من أساليب التحليل و هما:

-النسب المالية

-تحليل المكونات القائم على مقاييس المعلومات

تمكن هذا النموذج من التنبؤ بنسبة 95% لحدوث الإفلاس قبل وقوعه وهذا ما أدى إلى قدرته التنبؤية

نموذج Fulmer and all 1984 : (عبد الحكيم، 2007)

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

قام fulmer and all بتصميم نموذج يستخدم التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لتنبؤ بفشل المؤسسات و ذلك من خلال إستخدام عينة تتألف من 60مؤسسة فاشلة و 30مؤسسة ناجحة بإستخدام 40نسبة مالية و تتمثل صيغة نمودجه كأتالي:

$$Z=5.528V1+0.212V2+0.073V3+1.270V4-0.120V5+2.3635V6+0.575V7+1.083V8+ 0.894V9+ 6.075$$

حيث أن:

V1 =الأرباح المحتجزة/ مجموع الأصول.

V2=المبيعات / مجموع الأصول.

V3 =صافي الربح قبل الفوائد والضرائب /حقوق المساهمين.

V4=التدفق النقدي / مجموع الديون.

V5 =مجموع الديون / مجموع الأصول.

V6=الخصوم المتداولة /مجموع الأصول.

V7=الأصول الملموسة /مجموع الأصول.

V8=رأس المال العامل/مجموع الأصول.

V9=لوغاريثم الربح قبل الفوائد والضرائب/ الفائدة

حقق هذا النموذج نسبة دقة وصلت إلى 96 %، حيث تكون المؤسسة مهددة بخطر الإفلاس لما $Z < 0$.

نموذج Campisi and Trotman 1985 : (مطر، 2010)

تم تصميم هذا النموذج بإستخدام شركات بريطانية كأساس . وتكون هذا النموذج من خمس نسب مالية وهي نسب ربحية، ونسب سيولة، ونسب رفع، ويمكن عرضها كالتالي:

X1=ربح تشغيلي قبل الفوائد والضريبة إلى إجمالي حقوق المساهمين.

X2=ربح تشغيلي قبل الضريبة إلى الأصول الملموسة.

X3=الأصول المتداولة إلى المطلوبات المتداولة.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

X4=الأصول السائلة إلى المطلوبات المتداولة.

X5=إجمالي المطلوبات إلى إجمالي حقوق المساهمين.

وقد أثبت النموذج قدرته التنبؤية بنسبة 73% .

نموذج Sherrod 1987 : (ناجي، 2004)

يندرج نموذج sherrod ضمن النماذج الحديثة للتنبؤ بالإفلاس المالي ويعتمد على ستة

مؤشرات مالية مستقلة بالإضافة إلى الأوزان النسبية للمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات وتم صياغة النموذج بالتالي:

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.10X6$$

حيث أن:

X1=رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.

X2=الأصول النقدية إلى مجموع الموجودات.

X3=مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات.

X4=الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات.

X5=مجموع الموجودات إلى مجموع المطلوبات.

X6=مجموع حقوق المساهمين إلى الموجودات الثابتة الملموسة.

و بناء على عدد نقاط Z يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها على

الإستمرارية وهذه الفئات هي:

الفئة درجة المخاطرة (Z)

الأولى الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس $Z > 25$

الثانية احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس $25 > Z > 20$

الثالثة يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس $20 > Z > 5$

الرابعة الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس $5 > Z > -5$

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الإقتصادية

الخامسة الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس $Z < -5$

نموذج (Véronnault et Legault ;1991) لقولت و فيرونوت "CA SCORE": (الرزاق
،، 2010-2011) .

تم تطوير هذا نموذج في عام 1991 و يعرف بإسم CA SCORE حيث درس الباحثان عينة
من نموذج تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الكندية التي كانت تعمل لمدة 5 سنوات و كان
حجم أعمالها يتراوح بين مليون و و عشرين دولار .تم تطوير هذا نموذج بعد ذلك لتحديد
المؤسسات التي تواجه خطر الإفلاس المالي و التي يمكن التبرع من خلالها:

$$CA SCORE = 4.5913 R1 + 4.5080 R2 + 0.3936 R3$$

حيث:

CA SCORE مؤشر الإفلاس

$R1 =$ القسمة السوقية لحقوق الملكية/ مجموع الأصول

$R2 =$ الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الأصول

$R3 =$ المبيعات/ مجموع الأصول

فإذا كان CA SCORE أقل من (-0.6) فإن إحتمال الفشل كبير، أما إذا كان أكبر من 0

فان المؤسسة في وضعية جيدة ، بين 0 و (-0.6) تكون المؤسسة في المنطقة الرمادية حيث لا
يمكن التنبؤ بالفشل أو عدم الفشل .

نموذج التمان 1995 ALTMAN :

تلقى نموذج ALTMAN الكثير من الإنتقادات بسبب تركيزه الحصري على المؤسسات الصناعية
المتعثرة وإيلاء أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول. وتختلف هذه النسبة بشكل كبير
بين الصناعات المختلفة . وبناءً على ذلك، قرر ALTMAN في عام 1995 إعتقاد نموذج
ZETA للمؤسسات غير الصناعية (عمر ش.، 2016) تم تصميم هذا نموذج لتحسين نموذج
ALTMAN من خلال إجراء دراسة شاملة لجميع القطاعات، وتم حذف متغير واحد (X5) من
النموذج الأصلي لتقليل التأثير الصناعي المحتمل. يُرجع ذلك إلى أن معدل الأصول في
المؤسسات غير الصناعية يُعتبر أعلى منه في المؤسسات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية
المماثلة. (طلاع، 1995) و تتمثل صيغة النموذج في :

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

$$Z=6.26X1+3.26X2+6.72X3+1.05X4$$

حيث (Z) : هو المؤشر العام.

$X1$ = رأس المال العامل إلى مجموع الأصول الملموسة.

$X2$ = الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول الملموسة.

$X3$ = الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع لأصول الملموسة.

$X4$ = القيمة الدفترية لحقوق المساهمين إلى مجموع الخصوم.

ويتم التمييز بين المؤسسات الفاشلة وغير الفاشلة حسب هذا النموذج كمايلي:

إذا كانت Z: فيها أو أكبر من 2.9 فإن المؤسسة ناجحة

أما إذا كانت Z : فيها أو أقل من 1.23 فإن المؤسسة فاشلة

أما إذا كانت Z : أكبر من 1.23، أو أقل من 2.9 تكون المؤسسة في منطقة رمادية أي لا يمكن الحكم عليها.

نموذج شومواي **shumway2001** : (Shumway, 2001)

يُمكن ان يكون هذا النموذج ضمن فئة النماذج المعروفة عموماً بإسم "نماذج معدّل الصدفة". بدأ شومواي (Shumway) من فكرة أن النماذج السابقة هي نماذج تصنيف لفترة زمنية واحدة، وتعتمد على بيانات فترات متعددة. هذا السبب، أُطلق عليها تسمية "النماذج الثابتة" أو "النماذج الساكنة (Models Static)" وعلى هذا التوالي، يُعتبر أنه طالما تُغفل هذه نماذج حالة الشركات التي تتغير مع مرور الوقت، فإن النتائج التي تم الوصول إليها بإستخدام هذه النماذج ستكون متضاربة وغير موضوعية) .

لتحقيق نتائج أكثر دقة وموضوعية، قام شومواي بتطوير نموذج يستخدم جميع المعلومات الملائمة لتقدير أي خطر فشل للمؤسسة في أي فترة زمنية. وإستناداً إلى فكرة أن نصف البيانات الإحتمالية المستخدمة في النماذج السابقة غير مرتبطة إحصائياً بإحتمالية التعثر، إعتد شومواي على ثلاث متغيرات مرتبطة بالسوق وهي: العوائد السابقة للأسهم، حجم السوق وعدم الإستقرار في الشركة. وحدد شومواي ثلاثة مزايا رئيسية لنماذج الصدفة مقارنةً بنماذج التصنيف الإحصائي. هذه المزايا هي:

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الإقتصادية

- تتابع نماذج الصدفية جميع المؤسسات على مدى فترات من الفشل. حيث يمكن لبعض المؤسسات أن تواجه صعوبات مالية بعد عدة سنوات من تعرضها لها، بينما قد يتعثر البعض الآخر في السنة الأولى التي يواجهون فيها صعوبات مالية.
- تدمج نماذج الصدفية معدل الارتباط في تغيرات الوقت أو تغير المتغيرات المفسرة مع الوقت. حيث تستغل هذه النماذج جميع بيانات الشركة في أي وقت من خلال إدراج الملاحظات السنوية كتباين لتغيرات الوقت.
- تتيح نماذج الصدفية الحصول على عينة تنبؤية أكثر دقة من خلال معالجة مزيد من البيانات.

نموذج شيراتا 2002 shirata : (الحمود و أحمد البزور).

قام shirata في عام 2002 بتطوير نموذج المستخدم للتنبؤ بفشل المؤسسات، حيث تم دراسة عينة من المؤسسات اليابانية تضم 10457 مؤسسة فاشلة و 36421 مؤسسة ناجحة. وإستخدام النموذج 61 نسبة مالية لتحديد الشركات المعرضة للإفلاس. ويسمى هذا النموذج بـ "نموذج الفشل"، ووفقاً له، فإن المؤسسات التي تحصل على قيمة النموذج أقل من 0.38، فإنها معرضة للإفلاس. ويقوم هذا النموذج على تفسير 86.14% من حالات الإفلاس بدقة.

و المعادلة المحددة لهذا النموذج تتمثل في:

$$Z = 0.0104X_1 + 0.268X_2 - 0.0661X_3 - 0.0237X_4 + 0.7077$$

حيث تتمثل النسب المالية في:

$$X_1 = \text{الأرباح المحتجزة} / \text{مجموع الأصول}$$

$$X_2 = \text{صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب} / \text{مجموع الأصول}$$

$$X_3 = \text{معدل دوران المخزون}$$

$$X_4 = \text{مصاريف مالية} / \text{المبيعات}$$

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي لتنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

خلاصة الفصل:

تركزت الإهتمامات المتعددة للتخصصات المختلفة على دراسة الفشل المالي في المؤسسات، وذلك من حيث أسبابه وإمكانية التنبؤ به. تطورت النظريات الاقتصادية والمالية لإستكشاف الأسباب العميقة لهذه الظاهرة وتأثيراتها، ولم تتجاهل البحث عن طرق فعالة للتعامل معها وإختبار تلك الطرق. وهذا يسمح بمواصلة نشاط المؤسسة بقيمة تتجاوز قيمة النتائج التي تنتج عن تصفية المؤسسة المحتملة. تعمقت الأبحاث الاقتصادية في إكتشاف أفضل المؤشرات التي تنبئ بمدى إحتمال تعثر المؤسسة في المستقبل على مدى عدة سنوات، وتم تطوير العديد من نماذج التي تمكن من التنبؤ الدقيق بالفشل المالي المحتمل للمؤسسة في المستقبل. تم تطوير عدة نماذج لتحليل وضعية المؤسسات المالية بشكل شامل. بعض هذه النماذج البارزة تشمل نموذج "ألتمان" ونموذج "كيدا"، ونموذج "شيروود"، ونموذج "بيفر"، ونموذج "شيراتا". وبالإضافة إلى ذلك، يتم إختيار أفضل المؤشرات المالية لتقييم وضعية المؤسسة بشكل دقيق.

الفصل الثالث :

دراسة التنبؤ بالفشل على وكالة الفلاحة و التنمية
الريفية

المبحث الأول: خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحداً من أهم البنوك العامة في الجزائر، حيث يسعى البنك جاهداً لتقديم خدمات متطورة بإستخدام العديد من وسائل المعرفة في عمله، وتبني كافة التطورات التكنولوجية الجديدة في مجال الخدمات المصرفية. في هذا السياق، سنتعرف على بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهدافه ومهامه، بالإضافة إلى سلسلة التطورات التكنولوجية التي شهدها البنك وخدمة البنك على الإنترنت التي يوفرها لعملائه.

المطلب الأول: تقديم عام حول البنك: BADR BANC

أولاً: تعريف بالبنك:

أدت عملية إعادة الهيكلة إلى إنشاء بنك جديد متخصص في الزراعة والتنمية الريفية، والذي يحتل مكانة مهمة في النظام المصرفي الجزائري ويصنف ضمن البنوك التجارية. تأسس هذا البنك بموجب المرسوم 106/82 المؤرخ في 13/03/1982 برأس مال يبلغ 2.2 مليار دينار، والآن أصبح شركة مساهمة برأسمال قدره 33 مليار دينار، ويقع مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة. تتكون ملكية البنك من حصص مساهمة صناديق التمويل التابعة للدولة، ويمكن زيادة رأس المال من خلال دخول مساهمين جدد أو تقليصه في حالة تحويل الشركة. وفي بداية تأسيسه، كان للبنك 140 فرعاً تم تنازل عنها من قبل البنك الجزائري BNA ، ونظراً لكثافة شبكته وأهمية موظفيه صنفه قاموس محاسبة البنك ALMONOCH (BANKERS) طبعة 2001 (في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية الجزائرية، كما يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف وقد ظهر هذا البنك في تلك الفترة (1982) لسببين رئيسيين هما:

-الرغبة في تدعيم المشاريع الفلاحية دف زيادة مردوديتها ومنه تحقيق الأمن الغذائي للبلاد ورفع المستوى المعيشي لسكان الأرياف وتحسين ظروف حياتهم.

-الظروف الاقتصادية التي أدت إلى نشوء هذا البنك من أجل رفع حصة المنتجات الزراعية في مجال الإنتاج الوطني وتنمية الرعي ببناء السدود وحفر الآبار، وزيادة المساحات الصالحة للزراعة واستصلاح أراضي جديدة.

ثانياً :أهم الوظائف الأساسية: التي يقوم بها البنك في التمويل هي:

-الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة هذا القطاع.

-الهياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.

-الهياكل وأنشطة الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بجميع العمليات المصرفية التقليدية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف البنك¹ BADR :

تم إنشاء البنك لتلبية المتطلبات الاقتصادية التي نجمت عن الإرادة السياسية اللازمة لإعادة هيكلة النظام الزراعي وضمان إستقلالية الإقتصاد الوطني، مما سيؤدي بدوره إلى تحسين مستويات المعيشة للمجتمع الريفي.

أولاً:مهام البنك:

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى توسيع وظائفه و مهامه و يمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي:

- تقوم الدولة الجزائرية بتخصيص إمكانيات مالية لتعزيز التنمية في القطاع الفلاحي، بما في ذلك الري والصيد والحرف اليدوية.
- تقوم أيضاً بتقديم المساعدة المالية الضرورية للأنشطة المتعلقة بالمؤسسات الخاصة التي تساعد في تطوير المجال الريفي، مثل الأطباء وأطباء الأسنان والبيطريين والحرفيين وأصحاب الصناعات التقليدية والتجار المحليين.
- كما يتم إعتبار هذا التمويل أداة مالية لتنفيذ مشاريع فلاحية مخططة على مختلف المستويات التنموية.

بإضافة إلى قيام بالعمليات التالية:

- منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل.
- معالجة جميع العمليات البنكية (قروض؛ صرف؛ خزينة)
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومية الأخرى.
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.
- الإستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرف.

¹Banque de l'agriculture et du développement rural

-ضمان و تشجيع الزراعة و تصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية و الحرفية.

ثانيا: أهداف البنك:

يتطلب المناخ الإقتصادي الجديد الذي يشهده القطاع المصرفي المحلي والعالمي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية اللعب بدور أكثر ديناميكية وفاعلية في تمويل الإقتصاد الوطني، وتعزيز مركزه التنافسي في ظل التغيرات الراهنة. لذا، يتوجب على القائمين على البنك وضع استراتيجية فعالة لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية. (www.badr-bank.net, 2016)

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

-توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

-تحسين نوعية وجودة الخدمات.

-تحسين العلاقات مع الزبائن.

-الحصول على أكبر حصة من السوق.

-تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية . (يخلف، 2005)

-الزيادة في الموارد بأقل التكاليف و اكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية و المتنوعة في إطار احترام القواعد.

-الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.

-ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يلبها.

المبحث الثاني: تعريف بوكالة البدر المشرية: (AGENCE mecheria)

المطلب الأول : تعريف بالوكالة:

تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المشرية في إطار الإستراتيجية التي قامت بها الدولة من أجل تقريب الإدارة إلى المواطن خاصة في المجال المصرفي و ما يحتاجه القطاع الفلاحي بإعتبار المنطقة فلاحية و رعوية في نفس الوقت حيث أنها منطقة رعوية بإمتياز في الشمال وفلاحية بإمتياز بالجنوب لهذه الأسباب أنشئت وكالة المشرية و مقرها شارعها بن دحو طاهر.

حيث يوجد بالوكالة 20 موظف يمارسون مختلف النشاطات البنكية من عمليات الشباك،الصندوق،و المحفظة البنكية، و كذلك مصلحة القرض ،و كذلك فتح حسابات ، رمز الوكالة728.

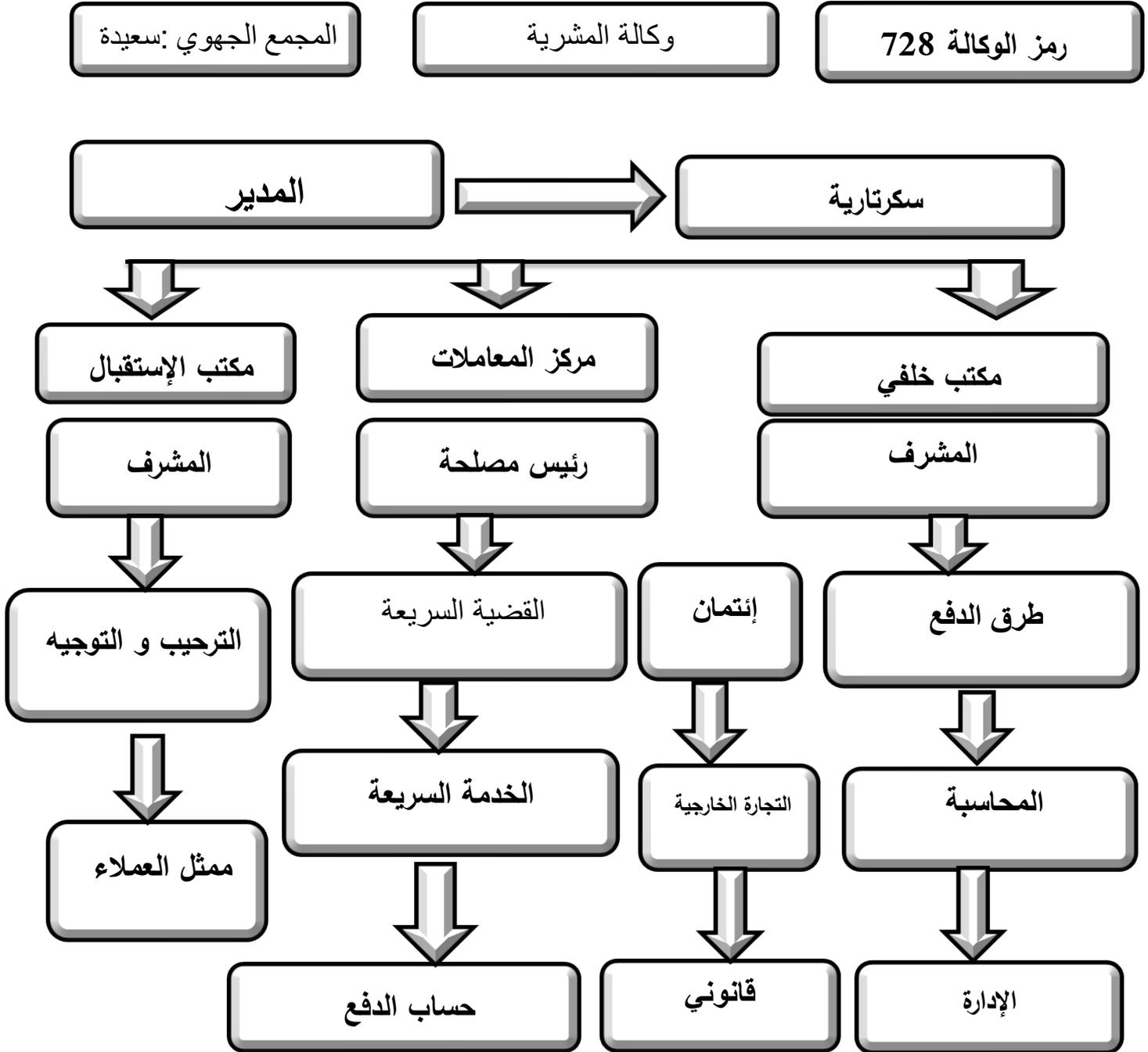
تُعدّ الوكالة خليةً من خلايا البنك القاعدية لمؤسسة النقدية "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، وتندرج ضمن الهيكلة القاعدية للمؤسسة تحت مسمى "الوكالات المحلية للإستغلال". وتُعدّ هذه الوكالات هي الوسيط الأساسي للتواصل مع الزبائن.

المطلب الثاني : بنية الوكالة:

يتم إعتقاد هذا التنظيم كإحدى السياسات التي يتبعها البنك لتحقيق أهدافه، ويتم ذلك من خلال تحديد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام و تنقسم الوكالة إلى المصالح التالية:

نائب المدير العام /الإدارة و الوسائل

قسم الموارد البشرية



المصدر : وكالة الفلاحة و التنمية الريفية المشرية

المبحث الثالث: تطبيق النموذجين على وكالة الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الأول : تطبيق نموذج Altman على الوكالة :

(X1) رأس مال العامل الى مجموع الأصول الملموسة

رأس المال العامل = (الخصوم الغير جارية + الأموال الخاصة) - الأصول المثبتة

$$\text{رأس المال العامل} = 37529302310 - 31417549381 = 6111752929$$

$$X1 = 6111752929 / 200049195282$$

$$X1 = 0.3055$$

(X2) الأرباح المحتجزة الى مجموع الأصول الملموسة.

X2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول = الإحتياطيات / مجموع الأصول

$$X2 = 13808847694 / 200049195282$$

$$X2 = 0.06902$$

(X3) الأرباح قبل الفوائد و الضرائب الى مجموع الأصول الملموسة

X3 = نتيجة قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الأصول

$$X3 = (-28647759.80) / 200049195282$$

$$X3 = (-0.0001432)$$

(X4) القيمة الدفترية لحقوق المساهمين الى مجموع الخصوم

X4 = القيمة الدفترية / مجموع الخصوم = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

$$X4 = 37529302310 / 200049195282$$

$$X4 = 0.18760$$

حساب Z لنموذج ALTMAN:

$$Z = 6.26X1 + 3.26X2 + 6.72X3 + 1.05X4$$

$$Z = 6.26 (0.3055) + 3.26(0.06902) + 6.72(-0.0001432) + 1.05(0.18760)$$

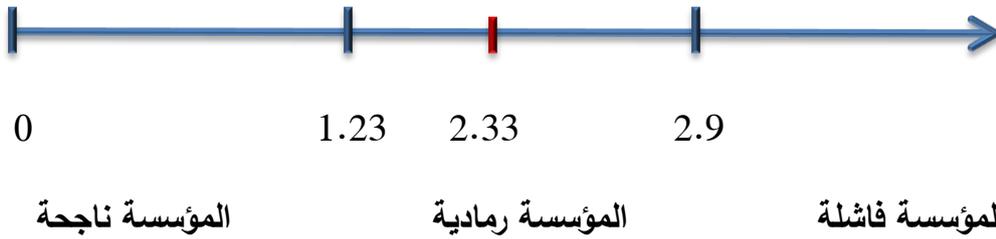
$$Z = 2.33$$

التعليق:

$$1.23 < Z < 2.9$$

$$1.23 < 2.33 < 2.9$$

بمأن Z أكبر من 1.23 وأقل من 2.9 فإن المؤسسة في المنطقة الرمادية أي لا يمكن الحكم عليها.



المطلب الثاني: تطبيق نموذج CA SCORE :

أولاً: تقديم نموذج CA-Score :

تم التحقق من صحة نموذج CA-Score باستخدام عينتين من الشركات. تمثل العينة الأولى 84 شركة، بينما تمثل العينة الثانية 78 شركة. تمثل العينة الأولى 84 شركة، بينما تمثل العينة الثانية 78 شركة.

حيث تم وصف نموذج (Legault) و (Véronneau) بأنه CA-Score ، وهو نموذج تحليلي يهدف إلى تقييم الوضع المالي للشركات. تم تطوير هذا النموذج بشكل علمي باستخدام عينة من البيانات المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة PME في مصانع كيبيك. تمثلت العينة في نحو نصف الشركات التي كانت في وضع مالي سليم والنصف الآخر كانوا في وضع مفلس. وتم تحديد حوالي ثلاثين نسبة مالية للاستخدام في هذا النموذج.

ما الذي يجعل هذا النموذج مثيراً للاهتمام وما يبرر اختياره للحصري للشركات الصغيرة والمتوسطة في كيبيك؟ بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الاستخدامات الممكنة، منها تشخيص الحالة المالية للشركة وتقييم أدائها يعتمد النموذج بشكل أساسي على ثلاثة نسب مالية:

- نسبة استثمار المساهمين إلى إجمالي الأصول
- نسبة الربح قبل الضرائب والبنود غير العادية إلى إجمالي الأصول
- نسبة مبيعات العام السابق إلى إجمالي الأصول في العام السابق

ومع ذلك، فإن النسب المالية التي يقدمها نموذج CAScore تجعل من الممكن قياس الربحية والملاءة المالية. فنسبة المبيعات/الأصول ونسبة الأرباح (قبل الضرائب والبنود غير العادية) إلى الأصول تعتبر مؤشرات للربحية. بينما نسبة استثمار المساهمين إلى الأصول تُعتبر مؤشراً للملاءة المالية.

هذا النموذج مثير للإهتمام بسبب قدرته على تحليل البيانات المالية وتقديم معلومات مفصلة حول الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة في كيبيك. يمكن استخدامه لتقييم صحة وإستدامة الشركات، وتحديد النقاط القوية والضعف في الأداء المالي، واتخاذ قرارات استراتيجية قائمة على الأرقام والبيانات المالية. ونظراً لأنه يتم تصميمه خصيصاً لشركات كيبيك، فإنه يأخذ في الإعتبار الظروف المحلية والقوانين المالية والإقتصادية المعمول بها في المنطقة.

يتم التعبير عن نموذج CA-Score بواسطة الصيغة التالية ويتم حسابه على النحو التالي:

مجموع * B.A.I / مجموع الأصول $\times 4.5080 +$ استثمار المساهمين $\times 4.5913$ CA-Score =
الأصول / مصاريف مالية + بنود غير عادية $+ 0.3936$ \times المبيعات / إجمالي $- 2.7616$

حيث:

إستثمار المساهمين هو مبلغ الأموال المستثمرة من قبل المساهمين.

مجموع الأصول هو إجمالي قيمة الأصول في الشركة.

B.A.I يعني الربح قبل الضريبة (ل) وهو رقم مأخوذ من آخر سنة مالية.

وبنود غير عادية ومصاريف مالية هي عناصر أخرى يتم احتسابها في التقرير المالي.

مبيعات هي إجمالي قيمة المبيعات التي تحققت في السنة المالية.

إجمالي الأصول هو إجمالي قيمة الأصول في السنة المالية السابقة لآخر سنة مالية.

خصائص نموذج CA-Score

في دراسة Legault و (1986) Véronneau ، يشير الباحثان إلى أن CA-Score وهو مقياس تحليلي، يمكن تعبيره على أنه رقم موجب أو سالب، ويشير الباحثان إلى أن قيمة CA-Score ستتراوح حوالي (-0.6)

لتحديد مدى صحة الوضع المالي للشركة، يجب أن نراعي درجة تفوق (- 0.6) بشكل كبير. وفقاً لدراسة Legault and Véronneau (1986)، فإن "كلما زادت النتيجة، كان الوضع المالي أفضل". يتراوح متوسط CA-Score للشركة الصحية حوالي +0.

فيما يلي ما ذكره المؤلفون أيضاً:

إذا كانت النتيجة السلبية أو قريبة من (-0.6)، فإن ذلك يعتبر إشارة تحذيرية لظهور مشاكل مالية خطيرة.

كلما انخفضت النتيجة، زادت مخاطر الإفلاس بشكل كبير.

المتوسط لتصنيف CA-Score للشركات المفلسة هو 1.2

الجدول التالي يوضح أن تصنيف CA-Score يمكنه التصنيف الصحيح للشركات السليمة بنسبة 79%، ويمكنه أيضاً التصنيف الصحيح لجميع الشركات المفلسة في العينة الأصلية بنسبة 100

تصنيف العينة الأولى:

جدول 2: تصنيف العينة الأولى

		الترتيب المخطط	
		صحيح	إفلاس
	الترتيب الفعلي	48	13
		79%	%21
صحيح	61		
إفلاس	30	0	30
		%0	100%
المجموع	91	48	43

المصدر Legault ،: Jean ، Véronneau ، Pierre ، CA-Score

نموذج تتبؤ بالإفلاس. ترتيب محاسبون قانونيون من كيبك ، ديسمبر 1986 .

تم اختبار النموذج أيضاً على عينة ثانية الشركات السليمة والمفلسة والجدول أدناه يوضح لنا نتائج هذا التحقق الثاني

تصنيف العينة الثانية:

جدول 3 تصنيف العينة الثانية

الترتيب المخطط

	الترتيب الفعلي	صحيح	إفلاس
صحيح	30	23 %77	7 23%
إفلاس	30	3 10%	27 90%
المجموع	60	26	34

المصدر Legault ،: Jean ،Véronneau ، Pierre ، CA-Score نموذجًا للتنبؤ بالإفلاس ،
Ordre des محاسبين قانونيون من كيبيك ، ديسمبر 1986 .

معايير اختيار أداء الأعمال:

يهدف البحث، ستختبر الشركة أداءً جيداً عندما يكون مؤشر **CA SCORE** أكبر من (-0.6) . وعندما يكون أقل من هذه القيمة، سيعتبر أداء الشركة سيئاً. يجب أن نلاحظ أن النتيجة السالبة التي تقل عن (-0.6) لا تعني تلقائياً أن الشركة مفلسة، ولكنها تعد إشارة تحذيرية تشير إلى وجود صعوبات مالية قد تؤثر على الصحة المالية للشركة

ثانيا : تطبيق نموذج CA SCORE على الوكالة:

(R1)القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى مجموع الأصول

R1=القيمة السوقية /مجموع الأصول= رأس مال الإجتماعي /إجمالي الأصول.

$$R1=22982364673 /200049195282$$

$$R1=0.11488$$

(R2)الأرباح قبل الفوائد و الضرائب

R2=الربح قبل الضريبة /إجمالي الأصول

$$R2=(- 28647795,80) /200049195282$$

$$R2=(-0.0001432)$$

(R3)المبيعات على مجموع الأصول

R3=المبيعات /مجموع الأصول =رقم الأعمال /مجموع الأصول

$$R3=2800351328/200049195282$$

$$R3=0.01399$$

حساب Z لنموذج CA SCORE:

$$CA SCORE= 4.5913 R1+4.5080R2+0.3936R3$$

$$Z= (0.01399)0.3936+(-0.0001432)4.5080+(0.11488) 4.4913$$

$$Z=0.52$$

$$-0.6 < 0 < Z$$

$$-0.6 < 0 < 0.52$$

التعليق : بما أن $Z = 0.52$ فإن المؤسسة في وضعية جيدة لأنها أكبر من 0



المطلب الثالث: مقارنة النموذجين :

- نموذج ALTMAN بمأن $Z=2.33$ أي أكبر من 1.23 وأقل من 2.9 فإن المؤسسة في المنطقة الرمادية أي لا يمكن الحكم عليها .
- نموذج CA SCORE $Z=0.52$ فإن المؤسسة في وضعية جيدة لأنها أكبر من 0

وفقاً للنتائج المذكورة، يمكن إستنتاج أن نموذج ALTMAN لم يكن قادراً على تحليل الوضعية المالية للبنك بشكل شامل. على العكس من ذلك، أظهر نموذج CA SCORE قدرة على توفير توقعات أكثر دقة.

بناءً على هذا الإستنتاج، يُمكن إعتبار أن نموذج ALTMAN غير ملائم بشكل كبير لتحليل البنوك. وعلى الجانب الآخر، يُمكن أن يكون نموذج CA SCORE أكثر فائدة في هذا السياق، حيث يتمتع بتوافق أفضل مع بيانات المالية الخاصة بالبنوك ويعكس حداثة الوكالة في هذا المجال.



الخاتمة

خاتمة:

في ختام هذا البحث، قمنا بتناول موضوع التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات البنكية من منظور نظري وتطبيقي. وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة في بداية البحث و التي صيغت على النحو التالي " كيف يتم التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية؟" و تمت معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث فصول، في الفصل الأول، قمنا بتقديم عموميات حول البنوك التجارية، حيث قمنا بتعريف أهدافها وهيكلها التنظيمي والمخاطر التي تواجهها.

في الفصل الثاني، تناولنا التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات البنكية، من خلال التعرف على أسبابه وطرق علاجه، وقد قمنا أيضاً بمناقشة أهم النماذج المستخدمة في هذا المجال. تختلف هذه النماذج في استخدام النسب المالية المعتمدة والأساليب الإحصائية المستخدمة والقطاعات المدروسة. ومع ذلك، فإن جميع هذه النماذج تهدف إلى إصدار تحذير مبكر عندما تكون المؤسسة عرضة لخطر الفشل المالي، وذلك للمحافظة على استمراريتها في النظام الاقتصادي.

أما الفصل الثالث، فقد قمنا بتطبيق عملي لما تم مناقشته نظرياً في الفصلين السابقين، من خلال تطبيق نموذجين على بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

إختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى: صحيحة ، يمكن أن يكون الفشل المالي مشكلة معقدة وصعبة للغاية على البنوك التجارية. يواجه البنوك التجارية العديد من التحديات المحتملة التي يمكن أن تؤدي إلى الفشل المالي،مثل: تدهور الإقتصاد،سوء إدارة المخاطر ،عدم تنوع في المحفظة ،تدهور جودة الأصول فيجب على البنوك التجارية القيام بإدارة فعالة للمخاطر، وتنويع أنشطتها ومحافظها، والاستثمار في التكنولوجيا المالية، والامتثال للتشريعات المالية لتجنب الفشل المالي وضمان استدامة أعمالها

الفرضية الثانية: صحيحة ، يمكن تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي على وكالة الفلاحة و التنمية الريفية أكبر مثال على ذلك نموذج CA SCORE الذي أثبت أن الوكالة غير معرضة للفشل المالي.

النتائج النظرية:

-البنك هو مؤسسة مالية دورها منح خدمات مصرفية للزبائن من خلال إستلام الودائع ومنح القروض.

-تعد البنوك التجارية أحد أهم مصادر التمويل المرنة، حيث تقوم بجمع وتوفير المدخرات على شكل قروض، تتبع البنوك مجموعة من المبادئ التي تساعدها في أداء واجباتها بشكل كامل وفعال.

-تختلف الآراء حول سبب وجود الفشل المالي، ولكن معظم هذه الآراء تتفق على أن هناك أسبابًا تتجم عن أخطاء داخل المؤسسة، وتكون نتيجة لقرارات خاطئة تتخذها المسؤولين. بالإضافة إلى ذلك، هناك أسباب خارجية يمكن أن تؤثر على المؤسسة وتسبب الفشل المالي، ولكن تأثيرها عادةً محدود ونادر الحدوث.

-تثبت الأبحاث الأخيرة أن النماذج الكمية تعد الأفضل والأكثر فعالية في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي. ومن بين هذه النماذج، يبرز نموذج CA SCORE كأحد النماذج الناجحة والفعالة في توقع احتمالية حدوث فشل مالي بنسبة مرتفعة.

النتائج التطبيقية:

-أوضحت نتائج تطبيق نموذج CA SCORE على فعاليته في التنبؤ بالفشل في المؤسسات الاقتصادية

-بعد مقارنة النموذجين، توصلنا إلى أن النموذج CA SCORE يعتبر جيدًا ودقيقًا بالمقارنة مع النموذج ALTMAN

إقتراحات :

اعتمادا على ما سبق ذكره من تقديم مجموعة من الاقتراحات تتمثل في :

- تأكد من أهمية اتخاذ إجراءات وقائية وتنفيذ الإصلاحات الضرورية التي تضمن تجنب وقوع مخاطر الفشل والخسائر المترتبة عليها. .

- إجراء العديد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال مع محاولة بناء نماذج متنوعة للتنبؤ، بالفشل في مختلف القطاعات الاقتصادية.

- يتوجب على الطلاب الراغبين في إجراء دراسة حالة في بنك الفلاحة أن يقوموا بدراسة حالة على بنك الأم وليس على وكالات أخرى

صعوبات:

-عدم موافقة حسابات بنك الأم مع الوكالات الفرعية.

قائمة المصادر و المراجع

1-المراجع باللغة العربية :

أ:الكتب :

1. أسامة كامل، و عبد الغني حامد . (2006). *النقود و البنوك . المنامة البحرين*: مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية.
2. أسعد حميد العلي. (2013). *"ادارة المصارف التجاري (الإصدار 1)*. الذاكرة النشر.
3. أسعد حميد العلي. (2013). *ادارة المصارف التجارية (ندخل ادارة المخاطر (الإصدار 1)*. الذاكرة لنشر.
4. اسماعيل محمد هاشم. (1972). *مذكرات في النقود و البنوك*. بيروت: دار النهضة العربية لطباعة و النشر.
5. البكري أنس، و صافي وليد. (2009). *النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق*. عمان الاردن: دار المستقبل لنشر و التوزيع.
6. الحيايي وليد ناجي. (2004). *التجاهات الحديثة في التحليل المالي*. (الإصدار 1). الدينيمارك.
7. الزبيدي حمزة محمود. (2011). *لتحليل المالي :تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل (الإصدار 2)*. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
8. القزوني شاكرو. (1998). *محاضرات في إقتصاد النقود و البنوك الجزائر*: الديوان المطبوعات الجامعية.
9. الله خالد أمين عبد. (1998). *العمليات المصرفية*. دار وائل لنشر و الطبع.
10. بصوص فايز إسماعيل. (2010). *اندماج الشركات المساهمة العامة والآثار القانونية المترتبة عليها*، (الإصدار 2). عمان الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
11. حرك ابو المجد. (بلا تاريخ). *البنوك الإسلامية مالها و ماعليها*.
12. حسين الحسيني فلاح، و عبد الرحمان الدوري مؤيد. (2003). *إدارة البنوك،مدخل كمية و إستراتيجي معاصر* . عمان الأردن : دار وائل للنشر و التوزيع

13. دكتور محمد أبو ناصر، و حميدلت جمعة . (2008). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
14. رمضان زياد. (1997). إدارة الأعمال البنكية (الإصدار 6). دار الصفات.
15. زياد سليم رمضان ،محمود أحمد جودة. (1996). دار المسيق للنشر.
16. سمير الخطيب. (2005). قياس و ادارة المخاطر بالبنوك. مصر: منشأة المعارف الاسكندري
17. سويلم محمد. (1992). إدارة البنوك البورصات الأوراق المالية. بيروت: الشركة العربية للنشر و التوزيع.
18. شاكر نبيل. (1989). القاهرة، كلية التجارة جامعة شمس.
19. صبح محمود. (1996). القرارات المالية الاستراتيجية. دون ناشر،كلية التجارة ، جامعة عين شمس. طلعت اسعد عبد الحمد. (1998). الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة. القاهرة ،مصر: ،مكتبة الشقري.
20. عبد الحليم، و آخرون. (2006). الإدارة و تحليل المالي (الإصدار 2). دار الصفاء للنشر و التوزيع.
21. عبد الله خالد أمين. (2000). العمليات البنكية طرق المحاسبة الحديثة (الإصدار 2). عمان: دار وائل لنشر وتوزيع.
22. عبد المجيد عبد المطلب. (2007). إقتصاديات النقود و البنوك. مصر: الدار الجامعية.
23. عطية عبد القادر محمد عبد القادر. (2000). الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق. مصر: الدار الجامعية.
24. غزلان محمد عزن. (2002). إقتصاديات النقود و المصارف. دار النهضة العربية.
25. فتحة مصطفى الرشدي. (1998). الوجيزفي الإقتصاد النقدي و المصرفي. مصر: الدار الجامعية للنشر و التوزيع.
26. فضالة أبو الفتوح علي. (1997). إستراتيجية القوائم المالية. القاهرة: دار كتب العلمية للنشر.

27. فلاح الحسين ، عبد الرحمن الدوري. (2000). إدارة البنوك و المصرف. عمان: دار وائل لنشر.
28. فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي (الإصدار 1). رام الله فلسطين: دون النشر.
29. فوستر جورج. (2003). تحليل القوائم المالية. ،دار المريخ للنشر.
30. فيصل فارس. (2013). تقنيات البنكية (محاضرات و تطبيقات (الإصدار 1). الجزائر،العاصمة.
31. محمد السيد. (2008). المراجعة والرقابة المالية، . دار الكتاب الحديث، الإسكندرية.
32. محمد عبد المفتاح الصيرفي. (2006). ادارة البنوك (الإصدار 1). عمان ،الاردن: دار المناهج.
33. محمد، و شاكر و اخرون منير . (2008). "التحليل المالي-مدخل لصناعة القرار". عمان : دار وائل لنشر .
34. هاشم محمد إسماعيل. (1996). مذكرات في النقود و البنوك. بيروت: دار النهضة.
- ب: الرسائل و أطروحات**
35. الجنابي، و عباس حيدر. (2007/2005). قدرة المستثمرين في سوق الاوراق المالية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات و أثرها في مؤشرات الأداء المالي للسوق. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية ،
36. الحمداني، و طه ياسين القطان ياسين . (2010). استخدام نموذج sherrod للتنبؤ بالفشل المالي. دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى.
37. المريخي عبد الرزاق. (2010-2011). التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية " دراسة حالة مخبر لعمومية للشرق

- بقسنطينةالأشغال. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،
جامعة الجزائر 3،ص12. جامعة الجزائر 3،ص12.
38. الهباش محمد يوسف. 2006 استخدم مقياس التدفق النقدي و العائد المحاسبي
للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية "دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية ،فلسطين
الجامعة الإسلامية كلية التجارة
39. إنصار سليمان. (2016). التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية.
أطروحة مقدمة لإستكمال شهادة دكتوراه في العلوم لإقتصادية، 25-27. شعبة إقتصاد
مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، .، جامعة باتنة1.
40. بخيث عيسى. (2010). طبيعة عقد الايجار و حدوده القانونية. رسالة ماجستير
في جامعة محمد بوترة. جامعة محمد بوترة.
41. تركي الحمود، و أحمد البزور . (بلا تاريخ). فعالية نماذج التنبؤ بتعثر الشركات
المساهمة العامة. المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية حول: مدة.
42. جهاد حمدي إسماعيل مطر. (2010). "نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت
المصرفية العاملة في فلسطين. (دراسة تطبيقية)رسالة لنيل ماجستير قسم المحاسبة و
التمويل، 67. غزة ، كلية التجارة الجامعة الاسلامية.
43. حورية حماني. (2006/2005). أليات رقابة البنك المركزي على على البنوك
التجارية و فعاليتها. مذكرة مقدمة لنيل بشهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 23.
قسنطينة -الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص بنوك و تأمينات
،جامعة منتوري.
44. ربحان الشريف. (2005). التعثر المالي"المراحل، الأسباب وطرق وإجراءات
المعالجة". مجلة التواصل ،جامعة عنابة، الجزائر،العدد15،، 117-118.
45. زهرة بن يخلف. (2005). ثقافة الادخار في المجتمع الجزائري واثرها على البنوك
الجزائرية. مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة المصرفية في ظل
التحولات القانونية والاقتصادية، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير وعلوم تجارية،
المركز الجامعي بشار، يومي 24 و 25 افريل،.

46. زياني سفيان. (بلا تاريخ). أثر العجز المالي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. مذكرة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم السياسية.
47. سارة طبيب. (2016/2017). دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي: دراسة حالة عينة من المؤسسات الصناعية في الجزائر". أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم التجارية. جامعة الجزائر.
48. صبرينة بوطبة. (2020-2021). محاولة اختيار النموذج الانسب للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية. "اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، 39. جامعة الجزائر 3.
49. عزت هاني عزت ابو شهاب. (2018). مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان. عمان:، مذكرة ماجستير، كلية العمال قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط.
50. عماري سليم. (2014). دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت الأوراق المالية. ورقة الجزائر ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح.
51. عمر الطويل عمار أكرم. (2008). مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر. رسالة ماجستير، 76-77. غزة، فلسطين، ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية،.
52. قويدر ابتسام. (بلا تاريخ). دور التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح القروض في البنوك التجارية. رسالة ماجستير في علوم التسيير. جامعة قسنطينة، الجزائر. ،
53. كوثر بن سماعيل. (2019). التعثر المصرفي ودور البنوك التجارية في معالجته دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة العطف". ، جامعة الجيلالي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.
54. ليلي عزيزي. (2004). دور البنوك في تمويل المشاريع الإستثمارية. ص5. رسالة ماجستير ،الجزائر

55. مساهل أسيا. (2016-2017). دور مكاتب المراجعة في التنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة عينة من المكاتب العاملة بسطيف والجزائر العاصمة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية،. سطيف، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

56. موسى، و قسم الله دفع الله ابراهيم. (2018). الإتجاهات الحديثة لتحليل المالي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف: بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني. 127. رسالة دكتوراه ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية.

ج: المجالات

57. الدوغجي على الحسين. (2008). مدى مسؤولية مرقب الحسابات عن فرض الاستمرارية والفشل المالي للشركات. بغداد: مجلة الدراسات المحاسبية والمالية 2 ، المجلد 2 ص3المعهد العالي للدراسات المالية و المحاسبية.

58. الديجاني محمد طلاع. (1995). دراسة نموذج التمان لتنبؤ بفشل الشركات على الشركات المساهمة الكويتية. مجلة جامعة ملك عبد العزيز :الاقتصادو الإدارة المجلد الثامن.

59. المرشدي، و غلوان عباس . (2018). استعمال نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف التجارية الخاصة. مجلة جامعة بابل ، العلوم الصرفة والتطبيقية والهندسية مجلد 26 ، عدد 1.

60. بلغروز علي. (2010/2009). ادارة المخاطر الاستراتيجية في المعاملات المالية. مجلة الباحث عددجامعة شلف ،الجزائر07.

61. سليمانى غازي عبد العزيز. (2010). قيمة المعلومات المحاسبية التنبؤية ودورها في الرقابة مع التركيز على الرقابة القبلية السابقة. مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الإقتصادية ، جامعة تكريت، المجلد 3، العدد:7، 150.

62. سيف عبد الرزاق، و رامو وحيد محمود. (2010). استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل شركات المساهمة. مجلة تنمية الرافدين ، العدد100 ،المجلد32 ،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل،، 28-29.

63. شريقي عمر. (2016). التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة بين مسؤولية المدقق والإدارة في ضوء معيار التدقيق الدولي رقم 571 "والتشريع الجزائري" المنشأة المستمرة". ، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية، العدد التاسع عشر، جامعة سطيف 1 ، 225.
64. طارق الله خان، و حبيب أحمد . (بلا تاريخ). ادارة المخاطر تحليل قضايايت في الصناعة المالية الاسلامية. ورق المناسبات رقم 05،.
65. علي عباس. (2010). تحديد الأسباب الإدارية والمالية لفشل الشركات- دراسة تحليلية على شركات التضامن الأردنية. الأردن: مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 25 ، .
66. محمد تيسير الرجبى عبد الحكيم. (2007). دور البيانات المالية والاقتصادية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية باستخدام تحليل اللوجستي. (مجلة أفاق جديدة , مجلد 19 , عدد 1 ، 298.
67. موسى عبد الشكور عبد الرحمان. (2017). أهمية الفوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الإسمنت. مجلة الدراسات المالية المحاسبية و الإدارية .جامعة مالك عبد العزيز لعدد. 1، 751.
68. هلا بسام عبد الله الغصين. (يوليو، 2008). استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات. ، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة، 29. الماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية.
- د: المواقع الإلكترونية:

69. الدكتور أيمن علي عمر. (بلا تاريخ). نظرة تحليلية للفشل المالي أسبابه أدواته طرق علاجه. تم الاسترداد من - <https://fr.scribd.com/doc/32858381/>
70. جمال شحات. (بلا تاريخ). طرق ووسائل علاج الفشل المالي للمؤسسات. تم الاسترداد من <https://alphabet.argaam.com/article/detail/19934>

المراجع باللغة الأجنبية :

1. levenw, F. .. (1982). *station,quantitative forecasting methods*Kent.
.boston RWS..
2. Shumway, T. (2001). *Forecasting bankruptcy more accurately: A simple hazard model*. In The journal of business Vol 74 N° 1,, p. 102.

1. *www.badr-bank.net*. (2016, 4 25).
2. J.F, M. (1991). *Analyse historique des défaillances d'entreprises: une revue de la littérature*. Revue d'économie financière.

الملاحق

الميزانية المالية المختصرة للوكالة

الأصول	الخصوم
أصول غير الجارية	الأموال الخاصة
تثبيات عينية	رأس المال 229.823.646.73
14.281.556.67	احتياطات 138.088.476.94
تثبيات مادية	نتيجة الدورة +7.380.899.43
15.384.987.67	خصوم غير جارية
تثبيات مالية	إقتراضات 0
284.508.949.47	خصوم جارية
أصول جارية	موردون (موردو المخزون موردو التثبيات)
مخزونات	1.189.999.373.07
142.940.046.80	ديون قصيرة الاجل اخرى 435.199.556.65
حقوق الزبائن	الخزينة الخصوم
1.529.261.208.68	
سندات التوظيف خ/51	
المتاحات ح/521بنك 4405.15	
الصندوق 14.110.798.38	
2.000.491.952.82	2.000.491.952.82



PERIODE : 12/2022

AGENCE : 728

PERIODE : 12/2022

Ordre	Comptes De Resultats	Codification	Solde
1	(+) INTERETS ET PRODUITS ASSIMILES	CP1100	19 322 944,75
2	(-) INTERETS ETCHARGES ASSIMILEES	CC1100	-4 970 730,56
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	8 680 568,53
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	-1 114,00
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DETENUS A DES FINS DE TRANSACTION	CPCC1300	0,00
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES A LA VENTE	CPCC1400	0,00
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITES	CP1500	424 967,81
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITES	CC1500	-22 348,00
9	PRODUIT NET BANCAIRE	PNB	23 434 288,53
10	(-) CHARGES GENERALES EXPLOITATION	CC2600	-41 723 739,16
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS	CC2700	-544 411,26

	INCORPORELLES ET CORPORELLES		
12	RESULTAT BRUT EXPLOITATION	RBE	-18 833 861,89
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CREANCES IRRECOUVRABLES	CC3800	-9 813 897,91
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RECUPERATION SUR CREANCES AMORTIES	CP3900	0,00
15	RESULTAT EXPLOITATION	RE	-28 647 759,80
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CPCC4100	0,00
17	(+) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	0,00
18	(-) ELEMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	0,00
19	RESULTAT AVANT IMPOTS	RAI	-28 647 759,80
20	(-) IMPOTS SUR LES RESULTATS ET ASSIMILES	CR5000	0,00
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	RNE	-28 647 759,80
